

# الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية

د. سعد الدين إبراهيم

(أ) مقدمة

ان توحيد الوطن العربي في كيان قومي سياسي كان وما يزال مطلباً جماهيرياً يرنو إليه أبناء هذه الأمة في مواجهة تحديات خارجية وداخلية عديدة. وقد شغلت النخب المثقفة والسياسية نفسها بهذا المطلب منذ أواخر القرن التاسع عشر. وبدأ بعضها يدخل في تجارب وممارسات واقعية جزئية لتحقيق هذا التوحيد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم تعثر هذه التجارب أو فشلها، فإن المحاولات ما تزال مستمرة - وهو الأمر الذي يدل على عمق هذا المطلب الجماهيري في مواجهة نفس التحديات الخارجية والداخلية التي فرضت نفسها منذ قرن من الزمان.

وليس هنا مجال الاستطراد في عرض المقومات الطبيعية والانسانية والتاريخية التي تؤكد أن الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج هي أمة واحدة، ذات حضارة واحدة، وتاريخ واحد، ومآسٍ واحدة وآمال واحدة؛ رغم ما قد يوجد بينها من تنوع وخصوصية في إطار النسق العام. هذه أمور أشبعت بحثاً ودراسة، وكثر فيها الكلام طيلة الثلاثين عاماً الماضية. وقد يكون التعرض لها هنا من قبيل التكرار الممل في ترديد البدييات والكلام عن المسلمات.

ان الذي يهمني في هذا المقام هو الاسهام في تقديم اجابة عن السؤال الخالد: إذا كانت شعوب المنطقة من الخليج إلى المحيط تكون أمة واحدة، وإذا كان لديها هذا المطلب الجماهيري في التوحيد طيلة هذه المدة. فما هي العوامل والأسباب التي عرقلت وما تزال تعرقل توحدها؟ وإذا كان التوحيد السياسي في دولة واحدة تضم

كل شعوب الأمة أمراً تكتنفه الصعاب في الوقت الحاضر، فلماذا لم تتكامل الأقطار العربية اقتصادياً؟ أو بتعبير آخر. ما هي العوامل التي عاقت أو ما تزال تعوق خطوات التكامل الاقتصادي التي تم الاتفاق عليها بين ممثلي هذه الأقطار خلال الربع قرن الماضي؟

ان الوحدة الاقتصادية العربية هي موضوع هذه الدراسة. وقد كانت خطوات التوحيد أو التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية ترمي إلى هدفين عريضين.

**الهدف الأول :** هو أن يخدم هذا التكامل الاقتصادي مطلب التوحيد السياسي لأقطار الأمة. والنظرة إلى التكامل الاقتصادي كوسيلة للوحدة السياسية تنطلق من اعتبارين. أحدهما هو الافتراض بأن الاتفاق في مسائل الاقتصاد أكثر يسراً وسهولة عنه في مسائل السياسة؛ لما في الأولى من تحقيق مزايا وفوائد عينية مادية مباشرة في الأجلين القصير والمتوسط، ولأن الأمر لن يمس بشكل مباشر كراسي السلطة التي تترتب عليها النخب الحاكمة في الأقطار العربية. والاعتبار الثاني هو الافتراض بأنه متى قطعت الأقطار العربية شوطاً لا بأس به في طريق التكامل الاقتصادي فإن ذلك يجد ذاته سيفرض على نخباتها الحاكمة حتمية التوحيد السياسي<sup>(١)</sup>. وهذه المقولات هي جزء من النظرة الوظيفية للتكامل الاقليمي.

**والهدف العريض الثاني :** هو أن التكامل الاقتصادي يخدم مطلب التنمية الشاملة لكل أقطار الأمة. ومطلب التنمية هو بدوره مطلب جماهيري تفرضه الرغبة العارمة في أن تخرج أقطار هذه الأمة من دائرة الفقر والتخلف والتبعية. أو بتعبير آخر، فإن التكامل الاقتصادي هو وسيلتنا لرفع مستوى معيشة الانسان العربي، وتلبية احتياجاته الأساسية من ناحية، وإنهاء السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية للقوى الدولية الخارجية على مقدرات وثروات الوطن العربي<sup>(٢)</sup>.

والهدفان اللذان يعتبر التكامل الاقتصادي وسيلة لهما مشروعان ولا تناقض بينهما. فالتكامل الاقتصادي، ان حدث، يدفع بالأقطار العربية في طريق الوحدة السياسية في طريق التنمية الشاملة على حد سواء. ومع ذلك فإن الهدفين متميزان عن بعضهما مفهوماً وإجرائياً وسياسياً. وهذه نقطة نعود إليها فيما بعد.

الأمر الذي ينبغي أن نقرره من البداية هو ان التكامل الاقتصادي - سواء لخدمة هدف التوحيد السياسي أم هدف التنمية الشاملة - ينطوي على قرارات وممارسات سياسية من طرف النخب الحاكمة في المقام الأول. وفي قراراتها تتأثر هذه النخب بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. وربما كان أهم هذه العوامل على الإطلاق عامل المصلحة الذاتية لأفراد النخبة الحاكمة، كما تحدده رؤيتها هي لهذه المصالح. ومن هذه العوامل، التي لا تقل أهمية، القوى الاجتماعية الفاعلة في داخل كل قطر من أقطار الأمة ورؤيتها لمصالحها الطبقية والفئوية؛ وكذلك المؤسسات والقيم وأنماط الانتاج السائدة في كل منها. وما نريد أن نخلص إليه هو أن

محاولات التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية شأنها شأن محاولات التوحيد السياسي . تخضع كلها لقرارات سياسية . تصنعها النخب الحاكمة في هذه الأقطار . وفي صناعة القرار تتأثر كل نخبة بمجموعة من المعطيات الموضوعية كما تدركها وتفسرها هذه النخبة ذاتياً في ضوء مصالحها ومصالح القوى الأخرى الفاعلة من حولها . وسيكون هدفنا في هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل هذه المعطيات الموضوعية التي أثرت وتؤثر في القرارات السياسية للنخب الحاكمة حيال مسألة التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية . هذه المعطيات الموضوعية هي الأبعاد الاجتماعية (أو المجتمعية) للوحدة الاقتصادية العربية . وهي تشمل : التاريخ السياسي والاجتماعي ، اعتبارات الحجم السكاني والمساحي والانماط الايكولوجية ، التركيبات الطبقية ، التكوينات التكنولوجية . أشكال التنظيم السياسي والاقتصادي . العلاقة بين الفكر القومي والعمل الوحدوي . ونمط العلاقات بين النخب الحاكمة في الأقطار العربية .

وحيث ان القصد الأساسي هو تبيان تأثير هذه المعطيات على مسألة التكامل الاقتصادي . فإننا لن نخوض في كل منها إلا بالقدر الذي يلقي الضوء على مسيرة هذا التكامل خلال الثلاثين عاماً الماضية .

**الأبعاد الاجتماعية للتكامل الاقتصادي هي نفسها الأبعاد الاجتماعية للتوحيد السياسي مضافاً إليها بعد التكامل الاقتصادي . فهذه الأبعاد جميعها تتشابك وتتفاعل في جدلية مستمرة .** وحينما نفصل بينها مفهوماً لأغراض التحليل العلمي فلا يجب أن تغيب عن أذهاننا أبداً حقيقة هذا التفاعل الجدلي في عالم الواقع والتجربة اليومية . فحينما يكون تركيز الباحث على تفسير معوقات الوحدة السياسية ، فهو لا بد أن يدخل في تحليله كل المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية الفاعلة في الكيانات التي يراد توحيدها - والعكس صحيح . وهكذا نجد أحد الباحثين العرب في دراسة له عن أسباب تعثر التكامل الاقتصادي العربي يخلص إلى أن السبب هو عدم تحقق الوحدة السياسية . فبعد أكثر من مائتي صفحة من التحليل الاقتصادي لواقع ومشكلات هذا التكامل يقول الدكتور سمير التنير :

«ان الصيغة المثلى (لهذا التكامل) ، هي ببساطة تحقيق الوحدة العربية السياسية . فهذه الوحدة هي الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن العربي بأسره . وهي الكفيلة بخلق السوق الواسعة ، واقتصاد الحجم ، والاقتصاد المتنوع والمتخصص ، واستخدام المصادر الطبيعية استخداماً متفوقاً»<sup>(٣)</sup> .

وبالمثل نجد باحثين آخرين تصدوا لدراسة أسباب تعثر الوحدة السياسية ، يخلصون إلى أن من أهم أسباب هذا التعثر هو غياب تكامل اقتصادي بين الكيانات القطرية المختلفة<sup>(٤)</sup> .

هناك نقطتان أخريان عن الأبعاد الاجتماعية للتوحيد السياسي أو التكامل الاقتصادي (إلى جانب نقطة التشابك والتفاعل الجدلي المستمر بين كل المتغيرات) ولا بد أن نتعامل معها منهجياً بطريقة حركية لا ثبوتية .

إن كل بعد أو متغير اجتماعي يمكن أن يكون إيجابياً أو محايداً أو سلبياً في عمليات التوحيد السياسي أو التكامل الاقتصادي في نقطة زمنية معينة. وكون هذا التغير إيجابياً في لحظة ما لا يعني ثباته على هذه الإيجابية في لحظات تالية. فهو قد يتحول إلى متغير حيادي أو سلبي. وبنفس المنطق الحركي، فسلبية بعض المتغيرات تجاه عملية التكامل الاقتصادي في لحظة تاريخية معينة، لا يعني خلود هذه السلبيّة إلى أبد الآبدين؛ فهي قد تتحول إلى متغيرات محايدة أو إيجابية في لحظات تاريخية تالية. فالواقع الذي يضفي خصوصية الإيجابية أو الحيادية أو السلبيّة على عامل معين هو واقع دائم التغير؛ إما بفعل قوى خارجية أو قوى داخلية. وهنا يأتي دور القوى الاجتماعية - السياسية التي تصدى لعملية التوحيد والتكامل. فبقدر ما تتمتع هذه القوى بقدرّة على قراءة التاريخ بما في ذلك بعده المستقبلي، وبقدر تصوراتها الخلاقة وكفاءتها التنظيمية، ودرجة ما تحوزه من تأييد قاعدي، بقدر ما تستطيع أن تحول الخصائص السلبيّة لمتغيرات اجتماعية معينة إلى خصائص حيادية، وأن تحول الخصائص الحيادية لمتغيرات أخرى إلى خصائص إيجابية... وهكذا. كذلك يمكن أن يحدث العكس: واقع عربي توجد فيه بعض المتغيرات ذات الخصائص الإيجابية للتكامل والتوحيد، يمكن أن تتحول على أيدي قيادات - ذات أفق محدود، أو مصالح طبقية ضيقة، أو ذات كفاءة تنفيذية منخفضة - إلى متغيرات محايدة، أو حتى سلبية، تؤدي بعملية التكامل إلى الركود، أو تنكسها إلى الورا.

النقطة المنهجية الأخيرة في تقديمنا للأبعاد الاجتماعية للتكامل الاقتصادي العربي تتعلق بمصادر القوى التي تكمن وراء هذا التكامل ومراحلها المتعاقبة. إن التكامل هو عملية صيرورة اجتماعية ( Social Process )<sup>(٥)</sup>. وكغيرها من العمليات الاجتماعية، فإنها لا تدور بطريقة عشوائية. فمن اللحظة التي تبدأ فيها إحدى هذه العمليات فإنها تأخذ واحداً من عدة أشكال نمطية محددة. وتعتمد عملية التوحيد والتكامل للكيانات القطرية على واحد أو أكثر من ثلاثة مصادر قوى دافعة:

(أ) قوة العنف (Violence Power) كاستخدام الوسائل العسكرية وما شابهها،

(ب) قوة المصلحة وتبادل المنافع ( Utilitarian Power ) التي تعود على الأقطار المشتركة في عملية التكامل،

(ج) قوة الانتماء الرمزية ( Identitive Power ) مثل المشاركة الحضارية والروحية المنبعثة من وحدة التاريخ والتراث والتطلع إلى حياة أفضل وتحقيق أمانٍ مشتركة. واستخدام أحد مصادر الدفع هذه لبدء عملية التكامل لا يعني عدم استخدام المصدرين الآخرين. بالعكس لا يمكن أن تستمر عملية التكامل بشكل ناجح ما لم تستخدم كل مصادر الدفع الثلاثة بدرجات وأشكال مختلفة في المراحل اللاحقة لبدء عملية التكامل<sup>(٦)</sup>.

أما مراحل التكامل فيحكمها منطق نظري وعملي داخلي. وتجاهل هذا المنطق (أو محاولة العبث به) يؤدي في أكثر الأحوال إلى الجمود. ان لم يكن إلى الانتكاس. وهذه المراحل هي :

(أ) المرحلة التمهيدية ؛ (ب) مرحلة البداية ؛ (ج) مرحلة الانطلاق ؛ (د) مرحلة الدفع الذاتي ؛ (هـ) مرحلة نهائية<sup>(٧)</sup>.

ويميز تعاقب هذه المراحل الخمس معيار واحد هام وحاسم : وهو درجة الخسارة المادية أو المعنوية التي تلحق بقطر أو أكثر من أعضاء مشروع التكامل إذا ما تفسخ هذا المشروع. وأهمية هذا المعيار هو انه يعكس درجة الترابط العضوي والاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة بين الكيانات القطرية المشتركة في مشروع التكامل في كل مرحلة من المراحل الخمس. وهذا معناه - مثلاً - انه إذا تخلت الاقطار المعنية عن مشروع التكامل في المرحلة الأولى. فإن درجة الخسارة التي تصيب كل قطر في هذه الحالة تكون طفيفة أو معدومة. أما إذا كانت عملية التكامل قد دخلت مرحلتها الثانية فإن درجة الخسارة تكون أكبر... وهكذا مع كل مرحلة تالية تزيد الخسارة بالنسبة لكل قطر بدرجة متصاعدة، بحيث نجد أنه في المرحلة النهائية يصبح تكسير التكامل خسارة فادحة، لا يمكن أن يغامر باتخاذها أي من أقطار التكامل طواعية. ومن هنا نطلق عليها مرحلة نهائية مجازاً (حيث لا يوجد أي شيء نهائي في الأمور الانسانية المجتمعية)، لأنها المرحلة التي يؤخذ فيها التكامل كأحد المعطيات أو المسلمات التي لا تقبل الجدل أو التساؤل. ولا يعني سردنا لهذه المراحل انها تتعاقب آلياً أو ميكانيكياً. فقد تتعثر بعض مشاريع التكامل في أي من هذه المراحل الخمس، مدة قد تطول أو تقصر، قبل ان تتطور إلى المرحلة التي تليها. كما ان بعض المشاريع قد تتدهور أو تنزلق إلى مرحلة سابقة. كذلك تختلف مشاريع التكامل فيما بينها في المدة الزمنية التي تستغرقها كل من هذه المراحل - وهو الشيء الذي يتوقف على درجة التشابه والتباين للهيكل الداخلي للكيانات القطرية المعنية، وأطرها القيادية، والمتغيرات/الدولية. والمهم هنا هو ان المتصدين للعمل التكاملي، أي القيادات السياسية التنفيذية، قد لا تعي الطبيعة الديناميكية أو المنطق الداخلي الذي يحكم تعاقب هذه المراحل، وما تنطوي عليه كل مرحلة من متطلبات قبل أن يدخل المشروع التكاملي مرحلته التالية. فقد تبدأ هذه القيادات بأشكال تعاھدية قانونية لا تتسق منطقياً وعملياً مع طبيعة مرحلة معينة (وخاصة المرحلتين الأولى والثانية). ويمكن أن يحدث العكس - أي تخلف الشكل التعاھدي أو التنظيمي عن المرحلة التي يكون واقع المشروع التكاملي قد دخلها بالفعل. ولكن هذه حالات قليلة ؛ وان وجدت فإن خطرها ليس فادحاً.

في الأقسام التالية نتناول بعض الجوانب التي أشرنا إليها في هذه المقدمة بالتفصيل لتبين ديناميكية العوامل الاجتماعية في دفع أو تعويق التكامل الاقتصادي لأقطار الوطن العربي. ونأمل أن يتضح من العرض مدى صحة أو خطأ بعض الافتراضات التي ذكرت في الفقرات السابقة صراحة أو ضمناً. وسيلاحظ القارئ بعضاً

من عدم التوازن في أقسام هذا العرض. ويرجع ذلك إما إلى قلة البيانات المتوفرة، أو للتفاوت في الأهمية النسبية بين الأبعاد الاجتماعية في تأثيرها على عملية التكامل الاقتصادي. والقسم الذي يلي هذه المقدمة مباشرة، حصاد مشروعات التكامل الاقتصادي، قد يحتوي معلومات مكررة ورد ذكرها في الجسم الرئيسي للدراسة. ولكننا مع ذلك رأينا ان نأخذه كنقطة بداية مرجعية ضرورية للتحليل السوسولوجي.

## (ب) حصاد مشروعات التكامل الاقتصادي

منذ بدأت الاقطار العربية تحصل على «استقلالها السياسي»، وهي لا تنقطع عن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي، مثلما فعلت في ميادين الحياة الأخرى من سياسية وثقافية ودفاعية. ولم يكن شأن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي أحسن حالاً من المحاولات الشبيهة في المجالات الأخرى. في المجال الاقتصادي، أخذت هذه المحاولات شكلين رئيسيين: محاولات ثنائية بين قطر عربي وقطر عربي آخر؛ ومحاولات جماعية اشترك فيها أكثر من قطرين عربيين. وكان الشكل الأخير يتم عادة في ظل الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة.

من أقدم المحاولات الثنائية اتفاق الوحدة الاقتصادية السورية - اللبنانية الذي وقع في نوفمبر - تشرين الثاني، ١٩٤٣، والذي تم بمقتضاه إنشاء وحدة جمركية؛ ومؤسسات مصرفية وسياسة ضريبية واحدة؛ وسمح بالانتقال الحر للأشخاص والعالة ورؤوس الأموال. وقد أفاد هذا الاتفاق كلا البلدين في السنوات الأولى، لأنه كان امتداداً لأوضاع تركزت خلال الحكم العثماني، ثم خلال سنوات الحماية الفرنسية على البلدين في فترة ما بين الحربين<sup>(٨)</sup>. ولكن التطور المتباين للقوى الاجتماعية داخل البلدين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وغياب خطة تنمية شاملة في كل منهما، جعلتا مطالب الاتفاقية بالنسبة للجانب السوري تفوق مزاياها. وبعد عدة محاولات فاشلة لتعديل الاتفاق حتى يوائم المرحلة التالية التي تطورت إليها البورجوازية السورية الصاعدة، قررت الحكومة السورية في مارس - آذار ١٩٥٠، انقسام الوحدة الاقتصادية بين البلدين. وسرى فيما بعد الأبعاد الاجتماعية التي أسهمت في تفويض أول محاولة حديثة للتوحيد الاقتصادي بين قطرين عربيين ولم تستمر أكثر من سبع سنوات.

من الأمثلة الأخرى لمحاولات التكامل الثنائي، اتفاق الوحدة الاقتصادية السورية - المصرية الذي رافق توحيد البلدين في الجمهورية العربية المتحدة (فبراير - شباط، ١٩٥٨). وقد تصاعد في أعقابه التبادل التجاري بين القطرين بدرجة محسوسة إلى ما يزيد عن مائة مليون ليرة سورية عام ١٩٦١. ولكن، مع انفصال القطرين في ذلك العام انخفض هذا التبادل بسرعة متناهية ليصل في العام الذي يليه (١٩٦٢) إلى أقل من تسعة ملايين ليرة سورية. ومرة أخرى تؤكد هذه التجربة التي دامت فقط ثلاثة أعوام الامكانية الهائلة لنمو

التبادل بين كيانين عربيين ؛ وفي نفس الوقت ، أظهرت التجربة المثالب الكامنة التي لا تقل هولاً حين يندفع التكامل إلى مرحلة متقدمة قبل الأوان اجتماعياً وسياسياً . فتطبيق القيادة السياسية لاجراءات وسياسات إقتصادية واجتماعية . لم يكن المجتمع السوري والقوى الفاعلة فيه مهياً لها بنفس الدرجة التي كان المجتمع المصري مهياً لها . كان ولا شك من أهم العوامل التي عجلت بالانفصال .

معظم الاتفاقات الثنائية بين الأقطار العربية من أجل التكامل الاقتصادي كانت مشابهة للاتفاقيين المذكورين أعلاه (السوري - اللبناني ، والسوري - المصري) . فقد كانت تنص بصفة عامة على تشجيع المبادلات التجارية ، والاعفاءات الجمركية لمنتجات القطرين المعنيين ، وحرية انتقال الأشخاص والعمال ورؤوس الأموال . وانشاء مؤسسات استثمار مشتركة...إلخ . ومن أمثلة ذلك الاتفاق السوري - العراقي . عام ١٩٦١ ؛ والاتفاق العراقي - المصري ، عام ١٩٦٤ ؛ والاتفاق العراقي - الأردني ، عام ١٩٦٥ .

أما مشاريع التكامل الاقتصادي الجماعية فقد بدأت نواتها من خلال الجامعة العربية بإنشاء المجلس الاقتصادي العربي . عام ١٩٥٠ . وقد أعد المجلس عدة اتفاقيات ومشاريع لتشارك فيها كل أو بعض الدول العربية - مثل اتفاقية التجارة والترزيت (١٩٥٣) ؛ اتفاقية المدفوعات والتحويلات (١٩٥٣) ؛ اتفاقية إنشاء شركة البوناس لاستغلال الموارد المنجمية قرب البحر الميت في الأردن (١٩٥٦) ؛ اتفاق الصندوق العربي للامناء الاقتصادي والاجتماعي ، (١٩٦٧ الذي جرى تعديله في أواخر ١٩٧١) ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (١٩٥٧) ؛ واتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة ، (١٩٦٤) ؛ وإنشاء مركز التنمية الصناعية ، (١٩٦٨) . والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، (١٩٦٩) .

والملاحظة الأولى على هذه المحاولات الجماعية هي عدم إشتراك بعض الأقطار العربية فيها ، وتحفظ بعضها الآخر على كثير من مواد الاتفاقيات المنظمة لها<sup>(٩)</sup> . والملاحظة الثانية ، هي انه حتى بعد التوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقيات من جانب الحكومات العربية ، فإن بعضها لا يضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ الفعلي . ان اتفاق السوق العربية المشتركة . وهو أكثر المحاولات الجماعية طموحاً ، لم يبدأ تطبيقه الفعلي إلا في أوائل ١٩٦٥ ، ولم تصدق عليه وتنفذه فعلاً إلى حد ما إلا أربعة أقطار عربية هي : مصر وسورية والعراق والاردن . وانضمت اليه فيما بعد كل من السودان واليمن والكويت . وهو ينص على ضمان المساواة بين الدول المنضمة ورعاياها . فيما يتعلق بحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، وتبادل السلع والمنتجات الوطنية والاجنبية ؛ وحرية الإقامة والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ، والنقل والعمل ، واستخدام وسائل النقليات والمرافئ والمطارات المدنية ؛ وحقوق الملكية والوصية والوراثة . ونص الاتفاق على إنشاء جهاز يتولى العمل على تنفيذه وتطويره سمي بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية . ومقره القاهرة . واتفاق السوق العربية المشتركة هو مظهر تنفيذي للاتفاق الأشمل المعروف باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، الذي وقعته معظم

الدول العربية قبل ذلك بعدة سنوات . ولعل أحد المؤشرات التي تلخص هذه المحاولة هو تطور المبادلات التجارية بين بلدان السوق العربية المشتركة قبل وبعد توقيع الاتفاق .

لقد قام الدكتور عبد الهادي يموت بمقارنة السنوات السبع السابقة لتوقيع اتفاق السوق العربية المشتركة (١٩٥٨ - ١٩٦٤) بالسنوات السبع التالية لتوقيع الاتفاق (١٩٦٥ - ١٩٧١) <sup>(١٠)</sup>

بلغ حجم المبادلات بين الدول التي دخلت فيما بعد في السوق حوالي ٢٧٠ مليون دولار أميركي للمدة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤ ، بمتوسط سنوي قدره ٣٨ مليون دولار . وكانت أعلى سنوات هذا التبادل هي (١٩٥٩ - ١٩٦١) ، حيث بلغ المتوسط السنوي حوالي ٥٠ مليون دولار ، وتلك السنوات - كما نذكر هي سنوات الوحدة المصرية - السورية . وكانت أقل السنوات هي سنة ١٩٦٢ ، حيث انخفض مجموع المبادلات إلى ٢٣ مليون دولار . على أي حال . كان مجموع مبادلات نفس الدول خلال نفس السنوات مع العالم الخارجي حوالي ٤٧٦٤ مليون دولار ، بمتوسط سنوي يصل إلى ٦٨١ مليون دولار . هذا معناه أن مجموع معاملات الدول التي دخلت السوق فيما بعد مع بعضها لم يتجاوز أكثر من ٥,٦ في المائة من مجموع مبادلات هذه الدول مع العالم الخارجي .

في السنوات السبع التالية ، بدأ تنفيذ اتفاقية السوق العربية المشتركة . وبلغ مجموع المبادلات في تلك المدة بين هذه الدول وبعضها حوالي ٣٠٥ ملايين دولار ، بمتوسط سنوي يبلغ ٤٤ مليون دولار . هذا المتوسط يزيد عن متوسط السنوات السبع السابقة بحوالي ١٣,٥ في المائة . ولكن مبادلات دول السوق مع العالم الخارجي نمت بمعدلات أسرع بكثير خلال السنوات السبع التي أعقبت الاتفاقية ، حيث وصلت إلى حوالي ٩٩٩٦ مليون دولار ، بمتوسط سنوي يبلغ ١٤٢٨ مليون دولار . أي ان زيادة مبادلات دول السوق مع العالم الخارجي خلال هذه الفترة نمت بحوالي ١١٠ في المائة عن فترة السنوات السبع السابقة . هذا التفاوت في معدلات النمو ينعكس في مقارنة النسبة المئوية لحجم مبادلات دول السوق فيما بينها بالحجم الاجمالي لمبادلاتها مع العالم الخارجي . لقد كانت هذه النسبة في الفترة (١٩٥٨ - ١٩٦٤) ، كما أشرنا ، هي ٥,٦٪ . وفي الفترة (١٩٦٥ - ١٩٧١) انخفضت النسبة إلى ٣,١٪ .

إن دلالة هذا الانخفاض هي انه رغم وجود سوق عربية مشتركة ، ورغم الزيادة المطلقة المتواضعة في حجم المبادلات بين دول هذه السوق (١٣,٥٪) ، فإن ارتباط مجموعة دول السوق بالعالم الخارجي تكرست بشكل أكبر . إن العلاقة العضوية اقتصادياً بين دول السوق العربية المشتركة من ناحية والعالم الخارجي غير العربي من ناحية أخرى ، قد اشتدت وتوطدت بشكل أكبر منه بين أعضاء دول السوق وبعضها بعضاً على مدى الفترة (١٩٥٩ - ١٩٧١) ، أي قبل وبعد تنفيذ الاتفاقية .



وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا النمط قد تغير في السنوات السبع الأخيرة (١٩٧١ - ١٩٧٨). وأكثر الظن أن المبادلات الداخلية بين دول السوق العربية المشتركة قد تدهورت من حيث حجمها النسبي بالمقارنة مع مبادلات هذه الدول مع العالم الخارجي - وخاصة بعد الطفرة في أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣.

والخلاصة، هي ان التبادل التجاري كأحد مؤشرات الوحدة والتكامل الاقتصادي بين معظم الأقطار العربية، يدل على أن هذا التكامل ما زال ضعيفاً للغاية. وهو من الضعف بحيث إذا توقف التبادل التجاري بين الأقطار العربية كلية، فإن اقتصاديات هذه الأقطار لن تصاب بأضرار محسوسة. وبعبارة أخرى، لم يصل التفاعل التجاري بين اقتصاديات الأقطار العربية إلى النقطة التي تجعل كل نخبة سياسية حاكمة حريصة على هذا التكامل، ولا نقول دفعه إلى الأمام، لتحقيق مزايا محسوسة في الوقت الحاضر. إن غياب رادع الخسارة الفادحة التي يمكن أن تترتب على إنهاء التبادل التجاري بين الأقطار العربية هو الذي جعل نخباتها الحاكمة في الماضي (وفي الحاضر) لا تتردد في تجميد أو تقليص المبادلات بين أقطارها لأسباب سياسية طارئة.

قد لا ينطبق ذلك بنفس الدرجة على انتقال العمالة بين الأقطار العربية في الوقت الحاضر، وخاصة بين النفطية منها وغير النفطية. فالتقديرات المحافظة في هذا الصدد تفيد بتواجد حوالي ثلاثة ملايين<sup>(١١)</sup> عنصر من الطاقة البشرية العربية يعملون في أقطار عربية غير أقطارهم. ولكن المفارقة هي ان المستوعب الرئيسي لهذه العمالة العربية، وهي السعودية ودول الخليج والجاهلية الليبية هي من الدول التي لم يشترك معظمها في اتفاقية السوق العربية المشتركة. ولا تتمتع هذه العمالة، في حرية انتقالها وحقوقها، بالمزايا التي تنص عليها اتفاقية السوق المشتركة. أي ان هذا التفاعل البشري المكثف نسبياً، مع مقارنته بالتبادل التجاري، لم يتم أساساً بسبب اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي وقعتها الدول العربية رسمياً، وإنما في ظل العوامل الاقتصادية الكلاسيكية (مثل العرض والطلب) التي تحكم العلاقات التبادلية بين الدول في النظام الاقتصادي العالمي. ويلعب كل من قرب المسافة، ورخص الأجور، وتشابه الخلفية الحضارية، دوراً أهم من أي اعتبارات قومية تكاملية في هذا الصدد. لذلك لا تتردد السعودية ودول الخليج، مثلاً، في الاستعانة بعمالة غير عربية من إيران والهند وباكستان وتركيا، حيث تقرب المسافة وترخص الأجور - أو حتى بعمالة من كوريا والفلبين، والتي يعوض فيها بعد المسافة رخص الأجور وارتفاع الانتاجية.

أما انتقال رؤوس الأموال، فهو زهيد أو يكاد يكون معدوماً بين أقطار السوق العربية المشتركة. ويرجع ذلك إما لأن بعض هذه الدول تتبع نوعاً أو آخر من التخطيط المركزي ولديها قوانين داخلية تمنع مثل هذا الانتقال لرؤوس الأموال وتعمل على توظيفه محلياً، أو لأنها ليست لديها قيود ولكن لا يوجد بها فائض مالي للاستثمار الخارجي في دول السوق؛ أو لديها فائض ولكن قيود التخطيط المركزي في دول السوق الأخرى

يجعلها تحجم عن استثمارها في هذه الدول. وما يتم بالفعل من تحويلات مالية من قطر عربي لقطر عربي آخر يكون إما حكومياً على هيئة هبات أو قروض للمساعدة في إصلاح ميزان مدفوعاتها وتسديداً لديون خارجية. أو تحويلات فردية من أبناء قطر عربي يعملون في قطر عربي آخر. وفي كلا الحالتين، تمثل هذه التحويلات نسبة متواضعة بالقياس إلى التحويلات المالية العربية إلى العالم الخارجي، وخاصة الدول الغربية. ففي الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٨ بلغت الابداعات العربية في هذه الأخيرة حوالي تسعين بليون دولار (٣٠ بليوناً في الولايات المتحدة، و٦٠ بليوناً في غرب أوروبا). بينما لم تتجاوز التحويلات المالية بين الدول العربية في الفترة نفسها أكثر من عشرة بلايين دولار، أي أقل من تسع المبالغ التي حوت إلى الدول الغربية<sup>(١٢)</sup>.

### (ج) التطور السياسي - الاجتماعي ومسألة التكامل الاقتصادي

إن الحصاد الزهيد لمحاولات التكامل الاقتصادي خلال الثلاثين سنة الماضية يرجع - فيما يرجع إليه - إلى التطور السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي المشوه للأقطار العربية خلال القرنين الأخيرين. فمع بدايات القرن التاسع عشر بدأت الهياكل الاجتماعية التقليدية في الوطن العربي بالتآكل والانهيار التدريجي. ولكن، بدلاً من أن تحل محلها هياكل اجتماعية حديثة، مثلما حدث في العالمين الأول والرأسالي والثاني الاشتراكي، جرى استبدالها بهياكل مشوهة تختلط فيها عناصر قديمة بعناصر حديثة، بشكل غير متنسق أو منتظم.

فحينما ظهرت دعوة القومية العربية بمعناها العلماني الحديث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان العالم الغربي في عنفوان ثورته الصناعية الرأسمالية، بعد أن كان قد استكمل ثورته السياسية والاجتماعية خلال قرن سابق. كان هذا التزامن التاريخي عاملاً أساسياً في تشويه التطور السياسي - الاجتماعي للوطن الغربي. فبدلاً من أن تنمو الدعوة القومية العربية وتجسم نفسها سياسياً بتحقيق الوحدة السياسية، وجدت نفسها في مواجهة هجمة امبريالية شرسة من كل دول الغرب الرئيسية. وبين سنتي ١٨٣٠ و ١٩٢٠ وقع الوطن العربي في قبضة هذه الدول: الجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، ولبنان، وسورية في قبضة فرنسا؛ ومصر، والسودان، وسواحل الجزيرة العربية جنوباً وشرقاً، والعراق، وفلسطين، والأردن، في قبضة بريطانيا، وليبيا وأجزاء من الصومال في قبضة إيطاليا<sup>(١٣)</sup>.

وقد أدى سقوط الوطن العربي في براثن الهيمنة الغربية إلى عدة نتائج طويلة المدى، ما زالت تعيش معنا آثارها. من هذه النتائج تفتت طاقة النضال القومي العربي الموحد ضد السيطرة العثمانية التي كانت في التزعزاع الأخير إلى حركات وطنية قطرية، انشغلت بالكفاح ضد الاحتلال الأجنبي المتعدد في كل قطر عربي على حدة. وفي الوقت الذي بدأت فيه بعض هذه الحركات الوطنية تصل بأقطارها إلى حافة الاستقلال السياسي، كانت إسرائيل قد ولدت بدعم مباشر أو غير مباشر من نفس الدول الاستعمارية التي كانت قد احتلت الوطن

العربي . وانشغلت الأقطار العربية - وخاصة المحيطة بإسرائيل في المشرق - بكفاح آخر استنفذ - وما زال - قدراً هائلاً من طاقتها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

النتيجة الثانية للمهيمنة الغربية هي تشويه التطور الطبيعي للهياكل الاجتماعية - الاقتصادية للوطن العربي . فبدلاً من تطور قوى وعلاقات الانتاج من شكلها الزراعي - الرعوي - الحرفي التقليدي إلى شكل زراعي - صناعي - تجاري حديث . تحولت الأقطار العربية إلى التخصص في إنتاج وتصدير المواد الخام إلى الدول الغربية المهيمنة . وإلى سوق لاستقبال الواردات المصنعة من هذه الدول . ونشأت وتكرست تدريجياً علاقات التبعية بين أقطار الوطن العربي والغرب . وكان أحد مظاهر هذه التبعية هو «الازدواجية» ( dualism ) في اقتصاديات وخدمات كل قطر عربي . وتسلسل علاقات التبعية والاستقلال في داخل هذه الأقطار نفسها : بين الطبقة الوطنية العليا المرتبطة بالرأسمالية الغربية وبقيّة الطبقات ؛ وبين جزر حضرية متطورة شكلاً ومتخلفة موضوعاً من ناحية . ومحيط ريفي متخلف شكلاً وموضوعاً من ناحية ثانية . وكذلك لم تتطور الهياكل الديموغرافية تطوراً طبيعياً من مرحلة التوازن التقليدي (حيث يرتفع كل من معدلي المواليد والوفيات) إلى مرحلة التوازن الحديث (حيث ينخفض كل من معدلي المواليد والوفيات) مروراً بمرحلة انتقالية قصيرة (يرتفع فيها معدل المواليد وينخفض معدل الوفيات) . بدلاً من ذلك انتهى التوازن التقليدي ، وطالت المرحلة الانتقالية ، ولم ندخل مرحلة التوازن الحديث . ومظهر ذلك التلكؤ في المرحلة الانتقالية هو الزيادة الضخمة في عدد وكثافة السكان في بعض الأقطار العربية ، التي بدأ تشوه هياكلها الديموغرافية مبكراً بوقوعها في براثن الهيمنة الامبريالية قبل غيرها ( الجزائر . مصر . تونس ، المغرب ) . وقد أدى الانفجار السكاني في هذه الأقطار إلى نمو طفيلي سرطاني في حجم مدنها نتيجة الهجرة المستمرة من الريف إلى الحاضرة . وما كان لهذه التشوهات السكانية والحضرية ان تحدث . لو ان قوى وعلاقات الانتاج قد سمح لها بالنمو الطبيعي في مواكبة النمو السكاني ، وهو الأمر الذي لم يحدث بالطبع بسبب علاقات التبعية والاستغلال التي أشرنا إليها منذ قليل<sup>(١٤)</sup> .

النتيجة الثالثة لتفتيت الحركة القومية وسقوط المنطقة العربية في قبضة دول غربية محتلة ، هو نشأة مؤسسات وقوى اجتماعية قطرية بدأت وظيفياً لخدمة أهداف السلطة المحتلة ، وارتبط نموها على مدى عدة عقود زمنية بهذه السلطة . ومع أن هذه الأخيرة بدأت ترحل بشكلها العسكري والسياسي السافر عن معظم أقطار الوطن العربي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية . إلا أنه مع ذلك الوقت كانت المؤسسات والقوى التي نشأت على يديها قد اكتسبت مواقع راسخة تمكنها من الاستمرار بقوة دفع ذاتية<sup>(١٥)</sup> . هذه المؤسسات والقوى القطرية حريصة على الحفاظ على استقلاليتها تجاه نظيراتها في الأقطار العربية الأخرى من ناحية . ولكنها لا تحرص بنفس الدرجة على مثل هذه الاستقلالية في علاقاتها بالدول المهيمنة في النظام الدولي من ناحية ثانية . ولا يمكن تفسير ذلك على أساس التبعية الاقتصادية والسياسية السالفة فقط ، وإنما أيضاً على أساس تبعية

ثقافية ونفسية مستمرة، وخاصة من طرف النخب الحاكمة والقوى الاجتماعية الفاعلة في الأقطار العربية.

ان محصلة ما شاب التطور الاجتماعي - السياسي لأقطار الوطن العربي من تشويه بسبب الهيمنة الغربية خلال القرنين الأخيرين ينعكس بشكل أو بآخر على بنياتها وهياكلها في الوقت الحاضر. وهو الذي يجعل ارتباط كل منها بالعالم الخارجي في علاقة تبعية إقتصادية وثقافية ونفسية عضوية أقوى من تلقائية تكاملها وتوحيدها مع بعضها بعضاً إقتصادياً وسياسياً. فحتى مع التسليم بأن البيانات الرسمية والمعاهدات التعاقدية في شأن التكامل الاقتصادي تعبر عن نيات صادقة لصانعي القرارات في الأقطار العربية، تبقى النتيجة الموضوعية، وهي ان نمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الأقطار وبين العالم الخارجي غير العربي (وخاصة الدول الغربية) ما زال ينمو بمعدل أقوى وأكبر منه بين الدول العربية (أكثر من ١٥٪ سنوياً في المتوسط في مقابل ٣٪ للسنوات العشر الأخيرة). هذه الحقيقة الموضوعية لا يمكن تفسيرها إلا على أساس تشوه الهياكل الداخلية للأقطار العربية. الأمر الذي ما زال يكرس من تبعيتها للقوى التي أحدثت هذا التشويه (أو قوى مماثلة) في المقام الأول.

ان تشويه التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأقطار العربية بفعل الهيمنة الغربية السافرة في الماضي خلق اقتصاديات عربية متشابهة في تبعيتها ومتشابهة في وظائفها؛ ولكنها متنافرة وغير متكاملة فيما بينها. وبما ان علاقات هذه الاقتصاديات مع الدول التي هيمنت عليها في الماضي ما زالت قوية، بل وفي نمو متزايد في الحاضر؛ فلا بد أن نخلص إلى أن الهيمنة ما زالت بدورها مستمرة، وان أخذت أشكالاً جديدة أقل سفوراً عما كانت في السابق.

ان تخصص معظم الأقطار العربية في إنتاج وتصدير المواد الأولية للعالم الخارجي، واعتمادها على هذا الأخير في استيراد المنتجات المصنعة، يجعل التكامل الاقتصادي التلقائي فيما بينها أمراً صعباً وغير منطقي مهما صدقت نيات نخباتها الحاكمة.

ان التكامل يحتاج إلى أكثر من مجرد النيات الصادقة. من ذلك، مثلاً، فهو يحتاج بداية إلى إصلاح التشويه الذي حدث في تطور الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية للأقطار العربية نتيجة الهيمنة الغربية خلال القرنين الأخيرين. وهو يتطلب، ثانياً، جهوداً تخطيطية لتنويع القاعدة الاقتصادية في كل قطر عربي. وتقليص تبعيته الاقتصادية والثقافية والنفسية للخارج، وتطوير قوى وعلاقات الانتاج. وهو يستلزم، ثالثاً، تنسيقاً بين الخطط التنموية القطرية بحيث يتراد اعتمادها المتبادل اقتصادياً على بعضها بعضاً.

ان ما نقوله هنا، باختصار، هو ان التكامل الاقتصادي بين اقتصاديات مشوهة لا ولن يتم بفعل عوامل تلقائية، مهما حسنت النيات وكثرت الانفاقيات التي تهدف إلى ذلك. إصلاح التشوه، وتقليص التبعية، والتخطيط القطري والتنسيق القومي، هي الشروط اللازمة لجعل التكامل حقيقة واقعة. أي اننا هنا نتحدث

عن عمل إرادي لا تلقائي، يستند على فهم لطبيعة ما حدث لمسيرة تطوره الاجتماعي - الاقتصادي من تشويه، وبمعنى متطلبات إصلاح هذا التشويه، ويعمل على تحويل هذه المتطلبات اجرائياً إلى خطوات عملية محسوسة. من هنا ندرك أن التنمية (بمعنى التحرر من التبعية) والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية هما وجهان لنفس الشيء. ومن العبث بداية أحدهما دون الآخر، أو تفضيل أحدهما واعطائه أولوية على الآخر.

ما نريد أن نخلص إليه هو أن آثار التشويه الذي حدث للتطور السياسي - الاجتماعي خلال القرنين الأخيرين في الأقطار العربية خلق نوعاً من التبعية الاقتصادية والثقافية والنفسية. وإن أحد مظاهر هذه التبعية التي ما زالت مستمرة رغم «الاستقلال السياسي» هو قيام الوطن العربي بتصدير عوامل الانتاج إلى الخارج واستيراد مزيد من عوامل الاستهلاك إلى الداخل<sup>(١٦)</sup>. فكما رأينا، ما زالت معدلات التبادل التجاري مع العالم الخارجي في تصاعد هائل بالمقارنة بمثل هذه المعدلات بين أقطار الوطن العربي. فالوطن العربي يصدر المواد الأولية ورؤوس الأموال والطاقة البشرية العليا (الكفاءات أو العقول) إلى الغرب. ويستورد من هذا الأخير السلع المصنعة ونسبة عالية من الغذاء والدواء والسلاح. إن هذا الوضع هو أحد الأسباب الرئيسية، إن لم يكن أهمها جميعاً، في تعثر محاولات التكامل والوحدة الاقتصادية بين أقطار الوطن العربي.

لقد خلقت التشوهات التي أحدثتها الهيمنة الأجنبية على التطور الاجتماعي الاقتصادي للوطن العربي سلسلة من المتناقضات القطرية؛ أهمها على الإطلاق هو التجزئة. وقد نبعت من هذه التجزئة نفسها سلسلة أخرى ثانوية من المتناقضات مثل التفاوت في المساحة والسكان والثروات القطرية والتكوينات الاجتماعية والمستويات التعليمية والتكنولوجية. وأصبحت هذه التفاوتات عقبة رئيسية في إنجاز التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي. وستتناول في الأقسام التالية بعض هذه المتناقضات بالتفصيل.

ولكن من الخطأ وتحذير الذات أن نكتفي باطلاق عمومية مسؤولية الهيمنة الغربية على هذه المتناقضات. فإذا كانت الهيمنة الغربية قد خلقتها بداية، فالقيادات الحاكمة والفئات الفاعلة في الأقطار العربية يتحملون مسؤولية استمرارها وتعميقها للتكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي.

#### (د) متناقضات مساحية وسكانية :

لم ينجح الاستعمار الغربي فقط في تفتيت حركة القومية العربية الصاعدة في أواخر القرن الماضي إلى حركات وطنية مجزأة، وإنما نجح أيضاً في تفتيت أرض الوطن العربي إلى كيانات متفاوتة في أحجامها المساحية والسكانية. فحيث تنافست وتسابقت الدول الغربية في نهش ما تستطيع من أرض الوطن العربي، فإن أهدافها الاستغلالية وقدرة جيوشها على التوسع كانت هي المعايير الوحيدة لاصطناع حدود بين أجزاء الوطن العربي المختلفة. ولم ترع في ذلك أي اعتبارات حضارية أو ثقافية أو إيكولوجية خاصة بسكان المنطقة أنفسهم.

فإذا نظرنا إلى الخريطة الجغرافية السكانية للوطن العربي اليوم فاننا نجد صورة صارخة لهذا التشويه الامبريالي الذي ورثناه. فن السودان والسعودية والجزائر بامتداداتها المساحية الشاسعة، إلى الكويت وبقية امارات الخليج ولبنان التي لا تكاد تظهر على خريطة متوسطة الحجم للعالم، تبلغ مساحة بعض الأقطار العربية عشرات المرات بالنسبة لمساحة أقطار أخرى. والجدول رقم (١) يورد أرقاماً تغني عن الحديث في هذه النقطة.

ولكن، ربما أهم من مجرد التفاوت المساحي، ما ينطوي عليه ذلك من تفاوتات سكانية هائلة بين الأقطار العربية. فن مصر حيث يزيد السكان عن الأربعين مليوناً؛ إلى بعض الأقطار التي يبلغ حجم سكانها ربع مليون شخص (مثل قطر والبحرين و جيبوتي)، أو نصف مليون (مثل الامارات العربية المتحدة)، أو لا يتجاوز مليون شخص (مثل الكويت وعمان)؛ إلى أقطار لا تزيد عن ثلاثة ملايين (مثل لبنان والصومال والجمهورية الليبية والاردن واليمن الديمقراطية وموريتانيا)؛ إلى أقطار لا يتجاوز سكانها عشرة ملايين (مثل سورية وتونس والسعودية واليمن)؛ إلى أقطار يتراوح سكانها بين عشرة وعشرين مليوناً (مثل العراق والسودان والجزائر والمغرب). ان المفارقة في هذه التفاوتات السكانية تعني، مثلاً، ان سكان القاهرة يفوقون حجم سكان نسعة أقطار عربية مجتمعة: كل أقطار الخليج (الكويت، قطر، البحرين، الامارات، عمان) واليمن الديمقراطية، وجيبوتي، ولبنان، والاردن مجتمعين. وان سكان مصر وحدها يساوي تقريباً كل سكان دول المشرق العربي الاثنتي عشرة مجتمعين (وهي: العراق، وسورية، ولبنان، والاردن، والسعودية، واليمن الشمالية، واليمن الديمقراطية، والكويت، وقطر، والبحرين، والامارات، وعمان).

#### الجدول رقم (١)

سكان ومساحة أقطار الوطن العربي : ١٩٧٥

القطر	عدد السكان بالألف	المساحة بالكيلومتر المربع	الكثافة بالكيلومتر المربع	النسبة الى حملة سكان الوطن العربي	النسبة الى حملة مساحة الوطن العربي
الاردن	٢٧٤٥	٩٧٧٤٠	٢٨,١	٢,٠	٠,٧
الامارات	٥٥٨	٧٧ ٧٠٠	٧,٢	٠,٤	٠,٦
البحرين	٢٧٥	٦٢٢	٤١٥,٤	٠,٢	٠,١
تونس	٥ ٥٨٨	١٦٣ ٦١٠	٣٤,٢	٤,٠	١,٢

تابع الجدول رقم (١)

القطر	عدد السكان بالآلاف	المساحة بالكيلومتر المربع	الكثافة بالكيلومتر المربع	النسبة الى حملة سكان الوطن العربي	النسبة الى جملة مساحة الوطن العربي
الجزائر	١٥ ٤٠٤	٢٣٨١ ٧٤١	٦,٥	١١,٠	١٧,٣
دجيبوتي	١٠٦	٢٢٠٠٠	٤,٨	٠,١	٠,٢
السعودية	٧ ٢١٥	٢١٩٤ ٦٩٠	٣,٤	٥,١	١٥,٨
السودان	١٥ ٧٢٦	٢ ٥٠٥ ٨٠٥	٦,٣	١١,٢	١٨,٢
سورية	٧ ٣٥٥	١٨٥ ١٨٠	٣٩,٧	٥,٢	١,٣
الصومال	٣ ١٧٠	٦٣٧ ٦٥٧	٥,٠	٢,٣	٤,٦
العراق	١١ ١٢٤	٤٣٨ ٤٤٦	٢٥,٤	٧,٩	٣,٢
عمان	٧٦٦	٣٠٠ ٠٠٠	٢,٦	٠,٥	٢,٢
فلسطين	١٦٥٤			١,٢	
قطر	١٧٠	١١ ٦١٠	١٤,٦	٠,١	٠,١
الكويت	٩٩٥	١٧ ٨١٨	٥٥,٨	٠,٧	٠,١
لبنان	٢٥٥٠	١٠ ٤٠٠	٢٥٤,٢	١,٨	٠,١
الجمهورية الليبية	٢٤٩٣	١٧٥٩ ٥٤٠	١,٤	١,٨	١٢,٨
مصر	٣٧ ٠١١	١ ٠٠١ ٤٤٩	٣٧,٠	٢٦,٤	٧,٣
المغرب	١٧ ٣٠٥	٤٥٩ ٠٠٠	٣٧,٧	١٢,٣	٣,٣
موريتانيا	١٣٠٠	١ ٠٣٠ ٧٠٠	١,٣	٠,٩	٧,٤
الجمهورية العربية اليمنية	٥ ٢٣٨	٢٠٠ ٠٠٠	٢٦,٢	٣,٧	١,٥
اليمن الديمقراطية	١٦٩١	٢٨٧ ٦٨٣	٥,٩	١,٢	٢,١
المجموع	١٤٠ ٤٣٩	١٣ ٧٨٣ ٣٣٩	١٠,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي . (١٩٧٠-١٩٧٥) . جامعة الدول العربية . القاهرة . ١٩٧٨ . ص ١٤ .

إن التفاوت في الاحجام المساحية والسكانية للأقطار العربية ليس سراً. وأهمية العرض له هنا كأحد المتناقضات- التي أحدثتها الهيمنة الامبريالية في الماضي، وما زالت أثارها معنا في الحاضر- هو ما تولده من مخاوف وحساسيات لا يتم الافصاح عنها علناً؛ ولكنها تمثل أحد البنود السرية الصامتة في جدول أعمال معظم المحافل والمؤتمرات العربية، التي تناقش التكامل الاقتصادي أو التوحيد السياسي. بعض هذه المخاوف والحساسيات قد يكون له ما يبرره، وبعضها ليس له مبرر عقلائي. وفي كلا الحالتين ليس مثل هذا التناقض وفقاً على العرب. فقد واجهته أمم أخرى قبلنا وهي في طريق سعيها الى وحدتها القومية أو تكاملها الاقتصادي. من ذلك، مثلاً، ان الولايات المتحدة قد واجهته في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ كما واجهته الدولات الالمانية الصغيرة مع شقيقتها الكبرى بروسيا في القرن التاسع عشر؛ والاتحاد السوفياتي في النصف الأول من القرن العشرين؛ ونيجيريا والكونغو في النصف الثاني من هذا القرن. والحلول التي عولج بها هذا التناقض اختلفت من حالة لأخرى. في حالة المانيا، مثلاً، كان الحل مزيجاً من المصلحة الاقتصادية (الزولفرين وشبكة السكك الحديدية)، والقبول من جانب الصغير، والتهريب من جانب الكبير. وفي الحالة الأميركية كانت الديمقراطية الليبرالية والفيدرالية تمثل وسائل تقليص هذا التناقض؛ كما استخدم العنف حينما لزم الأمر للحفاظ على الاتحاد (الحرب الأهلية). في حالة الاتحاد السوفياتي كانت الوسيلة مزيجاً من الديمقراطية والاشتراكية والكونفدرالية. وفي حالتي نيجيريا والكونغو فرضت الوحدة بين مجموعات وأقاليم متنافرة، لأن ذلك كان في مصلحة القوى الاستعمارية المهيمنة على كل منهما؛ ولكنها استمرت بعد زوال الاحتلال، واستخدم العنف في الحفاظ عليها عندما لزم الأمر<sup>(١٧)</sup>.

ولسنا هنا بصدد تخطيط مفصل لما ينبغي على العرب اتباعه من وسائل لحل هذا النوع من التناقض في الحجم الجغرافي والثقل السكاني. ولكننا فقط ننبه إلى تنوع الحلول في ضوء الخبرات التاريخية الخاصة لكل شعب أو مجموعة من الشعوب. إن ما يولده هذا التفاوت المساحي والبشري من حساسيات هو مسألة «طبيعية»: فالكبير يميل الى السيطرة سواء بقصد أو غير قصد؛ والصغير يميل الى المبالغة في تصوير هذا الميل والانفعال به، وترجمته إلى شعور بخطر الاجتياح أو الابتلاع. ولكن، اذا كانت هذه الحساسيات «طبيعية»-وقد خلقها وغذاها وعمقها الاستعمار في وقت سابق، فالمطلوب هو دفعها الى السطح وعلاجها بطرق عقلانية. من هذه الطرق، مثلاً، التوعية والثورة الديمقراطية. التوعية هنا للكبير والصغير على السواء: للكبير، توعية بميوله المرضية نحو السيطرة أو التسلط، وضرورة الحراسة الذاتية المستمرة للحد من هذه الميول أو التخلص منها؛ وللصغير، بتوعيته بميوله غير الصحية في المبالغة في إدراك ميول السيطرة عند الكبير، والانفعال الزائد لبعض مظاهر السلوك غير المقصود من جانب الكبير. أما الثورة الديمقراطية فهي الصمام الأمثل الذي يتولى حراسة الحقوق النسبية المطلقة للأفراد والأقطار الداخلة في أي مشروع للتكامل الاقتصادي أو التوحيد السياسي. فالديموقراطية ترسي طرماً تقنيّة تصفى بها الخلافات؛ وتضمن مخارج صحيحة وإيجابية للمثالب



والتواقص التي قد تفشل عمليات التوعية والضغط الذاتي في مغالبتها والقضاء عليها.

وأكثر من ذلك ، يمكن تحويل التناقص السكاني ، مثلاً ، من عامل سلبي إلى عامل إيجابي . فهناك أقطار عربية تشكو اكتظاظاً سكانياً (مثل مصر وتونس والجزائر واليمن) وأقطار أخرى تشكو تخلخلًا سكانياً (مثل أقطار الخليج والسعودية والعراق والسودان). ومعيار الاكتظاظ والتخلخل هنا هو معيار نسبي في ضوء قدرة أو حاجة اقتصاد قطر معين على استيعاب حجم معين من السكان . فمصر أو اليمن تشكوان ضغطاً سكانياً بسبب عدم قدرة اقتصاد كل منهما على تطوير أو تنمية وسائله الانتاجية بمعدل اسرع من معدل تزايد السكان ، بحيث يتم استيعابهم كعمالة منتجة . والعكس صحيح بالنسبة للبلاد التي تشكو اختلالاً سكانياً ؛ حيث يعتبر نقص السكان أحد اسباب عدم قدرتها على استغلال كل الموارد المتاحة . كلا النوعين من الأقطار العربية لديه مشكلة سكانية ، ولكنها مختلفة . والمفارقة هي ان علاج الاكتظاظ يتكامل مع علاج التخلخل السكاني . فكثيراً ما نرصد ان كلا من العراق والسودان يمتلكان إمكانات زراعية هائلة ولكن نقص السكان هو المسؤول عن عدم استغلالها كما ينبغي . وعلاج مشكلتهما يكمن في هجرة الفلاحين من البلاد المكتظة (مثل مصر واليمن) اليهما . وقد خطت العراق في هذا الاتجاه ، في السنوات الأخيرة ، بتشجيع الفلاحين المصريين على الهجرة والاستيطان فيها ورغم تواضع الخطوة إلا أنها دليل على صحة مقولة هذا التفاضل والتكامل في حل المشكلة السكانية لكل من مصر والعراق . وبين الجدول رقم (٢) تقديرات العرض والطلب على القوى العاملة في بعض الأقطار العربية . والبيانات الاحصائية المتوفرة تشير الى انه من مجموع خمسة عشر قطراً ، سبعة منها لديها فائض يصل إلى أكثر من ٣.٦ ملايين شخص . بينما هناك ثمانية أقطار أخرى تشكو من عجز في الطاقة البشرية يصل إلى حوالي ١.٤ مليون شخص ، عام ١٩٧٥ . وربما كان العجز الحقيقي في الطاقة البشرية في هذه الأخيرة في الوقت الحاضر (١٩٧٩) ، ضعف ذلك ، أي حوالي ٣ ملايين شخص ، نتيجة التوسع الهائل في برامج التنمية والتشيد في الدول النفطية في السنوات الثلاث الأخيرة .

وكذلك ، يتردد منذ سنوات التنبيه الى خطر فقد أقطار الخليج لعروبيتها بشرياً ، نتيجة تصاعد الهجرة اليها من مجتمعات غير عربية . وقد بلغ السكان غير العرب في بعضها ما يقارب النصف ؛ وهم يتزايدون للحاجة الى أيدي عاملة . وتم هجرتهم في الغالب بطرق غير شرعية من الجانب الآخر من الخليج . فدول الخليج - اذن - تواجه مشكلتين : احدهما هي التخلخل السكاني ، والأخرى هي عروبة تكوينها البشري . وكلتا المشكلتين يكمن حلها في السماح بالهجرة المشروعة لانباء الأقطار العربية المكتظة سكانياً . ويعطي الجدولان (٣) و(٤) معلومات إحصائية عن المشكلتين في الدول العربية النفطية . فالجدول رقم (٣) يشير الى أن نسبة عدد السكان الوافدين في هذه الدول تصل إلى ٢٧ في المائة من مجموع السكان في تلك الدول . وفي بعضها ، مثل الكويت وقطر والامارات . تصل النسبة إلى أكثر من نصف السكان . بل وإلى أكثر من ثلاثة أرباع السكان

جدول رقم (٢)  
تقديرات العرض والطلب لقوة العمل في بعض الأقطار العربية  
١٩٧٥

القطر	قوة العمل المتاحة	قوة العمل المطلوبة	الفائض أو العجز	النسبة المئوية للفائض أو العجز من حجم قوة العمل المتاحة وطنياً
الأردن	٦٤١,٠٠٠	٤٣٠,٠٠٠	٢١١,٠٠٠	٣٢,٩
تونس	١,٦٢٢,٠٠٠	١,٣٦٧,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠	١٥,٧
سورية	١,٨٣٨,٩٠٠	١,٧٥٠,٥٠٠	٨٨,٤٠٠	٤,٨
لبنان (١٩٧٠)	٨٦٤,٠٠٠	٥٧٢,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠	٣٣,٨
مصر	١٠,٩٤٣,٠٠٠	٩,٤٦٠,٦٠٠	١,٤٨٢,٤٠٠	١٣,٥
المغرب	٤,٧٨٢,٠٠٠	٤,١١٦,٠٠٠	٦٦٦,٠٠٠	١٣,٩
اليمن الشمالية	١,٧٨٠,٠٠٠	١,١٥٢,٠٠٠	٦٢٨,٠٠٠	٣٥,٣
السعودية	١,١٠٣,٨٠٠	١,٥٢٢,٢٠٠	٢٣٦,٨٠٠-	٢١,٤
الكويت	٨٢,٨٠٠	٢٦٧,٠٠٠	١٨٤,٢٠٠-	٢٢١,٠
الجمهورية الليبية	٤٥٤,١٠٠	٦٧٧,١٠٠	٢٢٣,٠٠٠-	٤٩,١
العراق	٢,٧٧٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠-	٨,٣
قطر	٩,٥٦١	٨٠,٩٣٢	٧١,٣٧١-	٧١٠,٠
الإمارات	٤٥,٧٠٠	٣٨٨,٧٠٠	٣٤٣,٠٠٠-	٧٤٥,٠
عمان	١٥٨,٥٥٠	٢١٤,٥٣٣	٥٥,٩٨٣-	٣٥,٢
البحرين (١٩٧١)	٣٧,٩٥٠	٦٠,٣٠٢	٢٢,٣٥٢-	٥٧,٩

المصدر: مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الرابعة (يناير-كانون الثاني) ١٩٧٨، ص ١٧٦-١٧٧. وبالنسبة لقطر والإمارات، وعان والبحرين، مجلة العمل العربية، العدد الحادي عشر (أبريل/يوليو) ١٩٧٨، ص ٢٠.

(الامارات). فاذا نظرنا إلى القوى العاملة . وجدنا نسبة الوافدين أعلى بكثير . حيث تصل في المتوسط إلى حوالي ٥٤ في المائة في مجموع الدول النفطية السبع التي يغطيها الجدول . وتصل إلى أعلى من ذلك بكثير في الكويت (٧١٪) . والامارات وقطر (٨٨٪) . وتبلغ نسبة الوافدين غير العرب في هذه الدول حوالي ٣٠٪ من كل الوافدين . وفي بعض الأقطار تصل إلى حوالي ٨٩٪ (عمان) . كما هو مبين في الجدول (٤) . وقد بدأت الدول الخليجية العربية نفسها تنبه إلى خطورة هذه الظاهرة<sup>(١٨)</sup> . غير أنها لم تتخذ بعد خطوات تنفيذية لمعالجتها .

وهكذا ، نرى أن أحد التناقضات - وهو التفاوت المساحي والسكاني - الذي يعرقل من مسيرة التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي . يمكن ليس فقط تقليصه وتحبيده ، بل وتحويله إلى عامل إيجابي يساعد في حل مشكلات أخرى تواجهها الأقطار العربية .

الجدول رقم (٣)  
السكان والقوى العاملة الوطنية والوافدة في بعض الأقطار العربية النفطية

القطر	السنة	حجم السكان الوطنيين	حجم السكان الوافدين	نسبة الوافدين إلى المجموع (%)	حجم القوى العاملة الوطنية	حجم القوى العاملة الوافدة	نسبة القوى العامة الوافدة إلى المجموع (%)
الكويت	١٩٧٥	٤٧٢,٠٨٨	٥٢٢,٧٤٩	٥٢,٦	٩١,٨٤٤	٢١٢,٧٣٨	٧٠,٩
البحرين	١٩٧١	١٧٨,١٩٣	٣٧,٨٨٥	١٧,٦	٣٧,٩٥٠	٢٢,٣٥٢	٥٨,٩
قطر	١٩٧٥	٥٢,٧٢١	١١٧,٢٧٩	٦٩,٠	٩,٥٦١	٧١,٣٧١	٨٨,٢
الامارات	١٩٧٥	١٥٧,٠٠٠	٤٩٩,٠٠٠	٧٦,١	٤٥,٧٠٠	٣٤٣,٠٠٠	٨٨,٢
السعودية	١٩٧٥	٦,٦٠٠,٠٠٠	٢,٣٢٥,٠٠٠	٢٥,٩	٧٥٢,٠٠٠	٧٤٨,٠٠٠	٤٩,٩
البحرين	١٩٧٣	٢,٠٨٠,٠٠٠	٢٠٣,٠٠٠	٨,٩	٤٢٢,٠٠٠	١١٨,٠٠٠	٢١,٩
عمان	١٩٧٥	٧٥٥,٠٠٠	٥٥,٩٨٣	٧,٤	١٥٨,٥٥٠	٥٥,٩٨٣	٢٦,١
المجموع		١٠,٢٩٥,٠٠٢	٣,٧٦٠,٨٩٦	٢٦,٨	١,٣٥٩,٠٥٥	١,٥٧١,٤٤٤	٥٣,٦

المصدر: محمد الأمين فارس «تنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية» مجلة العمل العربية العدد الحادي عشر (ابريل نيسان/يوليو-تموز) . ١٩٧٨ . صص ١٩-٢٠ .

الجدول رقم (٤)  
تقديرات الوافدين غير العرب في بعض الأقطار النفطية

القطر	السنة	حجم السكان الوطنيين	مجموع الوافدين	الوافدون العرب	الوافدون غير العرب	النسبة المئوية للوافدين العرب إلى مجموع الوافدين	النسبة المئوية للوافدين غير العرب إلى مجموع الوافدين
عمان	١٩٧٥	٧٥٥,٠٠٠	٥٥,٩٨٣	٤,٧٩٧	٤٩,١٨٦	١٢,٢	٨٧,٨
الإمارات	١٩٧٥	١٥٧,٠٠٠	٤٩٩,٠٠٠	٢٧٦,١٥٠	٢٢٢,٨٥٠	٥٥,٤	٤٤,٦
البحرين	١٩٧١	١٧٨,١٩٣	٣٧,٨٨٥	٤٥,٦٧١	١٢,٢١٤	٦٧,٨	٣٢,٢
قطر	١٩٧٥	٥٢,٧٢١	١١٧,٢٧٩	٩٧,٤٥٩	٢٠,٨٢٠	٨٢,٢	١٧,٨
الكويت	١٩٧٥	٤٧٢,٠٨٨	٥٢٢,٧٤٩	٤٤٧,٦٢٨	٥٥,١٢١	٨٩,٥	١٠,٥
المجموع		١,٦١٥,٠٠٢	١,٢٣٢,٨٩٦	٨٦٧,٣٨٧	٣٦٠,١٩١	٧٠,٤	٢٩,٦

المصدر: محمد الأمين فارس «تقلل الأيدي العاملة بين الدول العربية»، مجلة العمل العربية، العدد الحادي عشر (ابريل - نيسان/يوليو - تموز)، ١٩٧٨، ص ٢٢.

وثمة مشكلات أخرى متعلقة بسكان الوطن العربي وإن كانت لا تمثل بحد ذاتها متناقضات قطرية، ولذلك لا نتعرض لها هنا تفصيلاً. من ذلك، مثلاً، أن التركيب العمري لسكان جميع الأقطار العربية، بلا استثناء، تغلب عليه «الفتوة». فنسبة الأطفال والشباب دون سن العشرين تبلغ النصف أو أكثر، بينما لا تتجاوز النسبة المقابلة في مجتمعات العالمين الأول والثاني ٣٠٪ من مجموع السكان. وهذا يعني بالنسبة للوطن العربي شيئين. الأول هو توقع استمرار معدل الزيادة السكانية على مستواها المرتفع، الذي هو ٣٪ سنوياً، لمدة جيل قادم على الأقل. وبهذا المعدل يضاعف الوطن العربي مجموع سكانه في أقل من ٢٥ سنة. أي أنه من المتوقع أن يصل العدد الحالي، وهو ١٥٠ مليون شخص، إلى حوالي ٣٠٠ مليون في نهاية هذا القرن (سنة ٢٠٠٠).

الأمر الثاني هو ضرورة تخصيص مبالغ هائلة لبرامج التعليم ورعاية الشباب والأمومة والانعاش الاجتماعي . وإذا كان ذلك لا يمثل شيئاً مالياً بالنسبة لبعض الأقطار العربية النفطية في الأجلين القريب والمتوسط ، فهو يمثل عبئاً ضخماً في معظم الأقطار العربية الأخرى . أما التأثير المباشر لهذا النمط من التركيب العمري على التكامل أو التناظر الاقتصادي العربي فهو يتجلى في أن قوة العمل في كل منها لا تتعدى ٣٠٪ من مجموع السكان ، وهو الأمر الذي يحمل «معدل الاعتمادية» (Dependency Ratio) عالياً للغاية ، حيث يكون كل عنصر في قوة العمل مسؤولاً عن إعالة ثلاثة أشخاص آخرين ، بينما لا يتعدى ذلك الشخص ونصف في دول العالمين الأول والثاني . هذا معناه أن سحب أي جزء من قوة العمل في قطر عربي مثل مصر أو سورية أو الاردن للهجرة إلى الأقطار النفطية يفاقم من مشكلة الأقطار الفقيرة . فرغم أن هذه الأخيرة مكتظة سكانياً ، إلا أن موضع الاكتظاظ هو أساساً في السكان خارج نطاق قوة العمل ، وهم الأطفال والنساء غير العاملات . وسنرى في موضع لاحق الآثار الاقتصادية لذلك النوع من الهجرة .

#### (هـ) متناقضات من ناحية الثروة ومستويات الدخل :

إن أبرز تفاوت موجود في الوقت الحاضر بين الأقطار العربية هو التفاوت في الموارد الطبيعية المستغلة ، وخاصة النفط ، وتأثير ذلك على خلق فروق دخلية شاسعة . وقد تضاعفت هذه الفروق في اعقاب حرب ١٩٧٣ نتيجة الطفرة في أسعار البترول ، كما يبين الجدول رقم (٥) . ومرد هذا التفاوت الشاسع يعود الى الصدفة التاريخية وحكم الطبيعة ، وليس إلى أي فروق في قوى وأنماط ووسائل وعلاقات الانتاج . وتعبير آخر ، لا يرجع هذا التفاوت الى فروق في الجهود البشرية بين الأقطار العربية ، بل ربما كان العكس هو الصحيح .

الوطن العربي يضم بين أقطاره أغنى وأفقر بلاد العالم من حيث متوسط الدخل الفردي . فتوسط الدخل الفردي في كل من الامارات العربية المتحدة والكويت وصل إلى حوالي ١١,٠٠٠ دولار سنوياً ، وهو أعلى متوسط في العالم ، ويفوق أكثر من مائة مرة متوسط الدخل في الصومال (٩٠ دولاراً) ، الذي يعتبر من أدنى الدخل في العالم . وفي كلا الحالين لم يكن للجهد البشري أو التخطيط الحكومي شأن يذكر في ارتفاع أو انخفاض متوسط الدخل في الامارات والصومال ، مثلاً ، على التوالي . لقد كان المتوسط بالنسبة للامارات في عام ١٩٧٢ هو ٣٢٢٠ دولاراً سنوياً ، ولكنه قفز خلال عامين فقط إلى أكثر من ١١٠٠٠ دولار سنوياً (عام ١٩٧٤) ، أي بنسبة زيادة تصل الى حوالي ٣٠٠ في المائة . ولا يوجد في حوليات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي المكتوب أي مثيل لهذه القفزة الهائلة في ذلك الوقت المتناهي في قصره . نحن نعلم بالطبع الظروف الاقليمية والدولية التي صاحبت وأعقبت حرب ١٩٧٣ ، وسببت هذه الطفرة الدخلية ، ولا داعي للتحديث عنها هنا<sup>(١٩)</sup> .

الجدول رقم (٥)  
متوسط الدخل الفردي في الأقطار العربية بالدولار الأميركي  
عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤

١٩٧٦	١٩٧٤	١٩٧٢	القطر
٢٨٠	٢٨٠	٢٣٠	مصر
٢٩٠	٣٢٠	١٤٠	السودان
٥٤٠	٤٣٠	٣١٠	المغرب
٩٩٠	٧٣٠	٥٥٠	الجزائر
٨٤٠	٦٥٠	٤٤٠	تونس
١١٠	٩٠	٨٠	الصومال
٦,٣١٠	٤,٤٤٠	١,٨٣٠	الجمهورية الليبية
٣٤٠	٢٩٠	١٨٠	موريتانيا
١,٣٩٠	١,١١٠	٣٧٠	العراق
٧٨٠	٥٦٠	٣٩٠	سورية
٢٥٠	١٨٠	٩٠	اليمن الشمالية
٢٨٠	٢٢٠	١٠٠	اليمن الديمقراطية
—	١,٠٧٠	٨٧٠	لبنان
٦١٠	٤٣٠	٣٤٠	الأردن
٤,٤٨٠	٢,٨٣٠	٥٥٠	السعودية
١٥,٤٨٥	١٠,٠٣٠	٤,٠٩٠	الكويت
—	١,٦٦٠	٥٣٠	عمان
—	١١,٠٦٠	٣,٢٢٠	الإمارات
—	٢,٣٥٠	٦٧٠	البحرين
—	٦,٦٣٠	٢,٥٣٠	قطر

المصدر: المتوسطات محسوبة على أساس بيانات أطلس البنك الدولي عن السكان والناتج بالنسبة للفرد الواحد ومعدلات نمو. لسنتي ١٩٧٢ (منشور في ١٩٧٣) و ١٩٧٤ (منشور في ١٩٧٦). نقلاً عن إبراهيم سعد الدين: «الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على الأقطار الأقل دخلاً». المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين المصريين. القاهرة ٢٤-٢٦ مارس-آذار ١٩٧٧. صص ٢-٣. بالنسبة لأرقام ١٩٧٦.

المهم هو أن الوطن العربي في الوقت الحاضر يحكمه نظام طبقي إقليمي أشبه بأي نظام طبقي داخل أي مجتمع يسوده سوء توزيع الثروة. لقد بلغ إجمالي الدخل القومي العربي في عام ١٩٧٥ حوالي ١٢٢ مليار (بليون) دولار، مما يعني أن متوسط الدخل الفردي للوطن العربي ككل يزيد بقدر طفيف عن ٨٠٠ دولار سنوياً. وهذا أقل من خمس نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان يزيد عن المتوسط العالمي (٧٠٠) بمائة دولار؛ ويعادل ضعف نظيره في العالم الثالث. ولكن المتوسط العربي العام يحجب الفروق القطرية التي أشرنا إليها أعلاه. ومع ذلك فالمتوسط العام (٨٠٠ دولار) يصلح كخط إفتراضي لتبيين التركيب الطبقي بين أقطار الوطن العربي.

وعلى قمة هذا النظام الطبقي تتربع الامارات والكويت وقطر والجاهيرية الليبية والسعودية والبحرين، على التوالي. وبين مجموعة الاغنياء هذه، يصل الدخل في أقلها (البحرين) حوالي ثلاثة أمثال المتوسط العام للوطن العربي ككل، بينما يصل في أعلاها (الامارات) الى حوالي أربعة عشر مثلاً. وجملة سكان مجموعة الأقطار الغنية لا تتجاوز ١٢ مليون شخص؛ أي أقل من ٨٪ من جملة سكان الوطن العربي. ولكن نصيبها من الدخل العام للوطن العربي وصل في عام ١٩٧٥ الى حوالي ٥٠ بليون دولار؛ أي ٤٠٪ من هذا الدخل.

وفي وسط الهرم الطبقي للوطن العربي نجد عمان والعراق ولبنان والجزائر، على التوالي. ويتراوح متوسط دخولها بين ١٦٦٠ دولاراً (عمان) و ٧٣٠ دولاراً (الجزائر). وهذه المتوسطات قريبة من المتوسط العام للوطن العربي ككل (٨٠٠ دولار سنوياً). ويبلغ سكان هذه المجموعة من ميسوري العرب حوالي ٣٠ مليون شخص، يمثلون حوالي ٢٠٪ من جملة سكان الوطن العربي. وكان نصيبها من الدخل العربي الكلي حوالي ٢٦ بليون دولار؛ أي أكثر قليلاً من ٢١٪ من هذا الدخل.

تأتي بعد ذلك مجموعة الأقطار العربية ذات الدخول المتوسطة الصغيرة. وهي تشمل تونس (٦٥٠ دولاراً سنوياً)، وسورية (٥٦٠ دولاراً)، والمغرب (٤٣٠ دولاراً)، والاردن (٤٣٠ دولاراً). ويبلغ سكان هذه المجموعة معاً حوالي ٣١ مليوناً، أي أكثر قليلاً من ٢٠٪ من جملة سكان الوطن العربي. ولكن إجمالي دخول هذه الأقطار الأربعة مجتمعة لم يتجاوز ١٣٪ من إجمالي الدخل العربي في منتصف السبعينات.

وأخيراً تأتي إلى قاع الهرم الطبقي للوطن العربي؛ وهو يضم السودان (٣٢٠ دولاراً سنوياً)، وموريتانيا (٢٩٠ دولاراً)، ومصر (٢٨٠ دولاراً)، واليمن الديمقراطية (٢٢٠ دولاراً)، واليمن الشمالية (١٨٠ دولاراً)، والصومال (٩٠ دولاراً). هذه هي مجموعة فقراء الوطن العربي، حيث لا يتجاوز الدخل في أعلاها (السودان) نصف المتوسط العام للوطن العربي ككل (٨٠٠ دولار)، ويغوص في أفقرها (الصومال) إلى تسع هذا المتوسط. هذه الطبقة الدنيا، كالعادة، تضم أكثر سكان الوطن العربي. فقد بلغ مجموع سكان هذه الأقطار الستة أكثر من ٦٢ مليون شخص؛ أي حوالي ٤٢٪ من جملة سكان الوطن العربي. ولكن نصيب الأقطار

السته من الدخل الاجالي العربي في منتصف السبعينات لم يتجاوز ١٤٪ (١٧ بليون دولار). أي ان الطبقة الدنيا - إذا جاز التعبير - تصل في حجمها الى أكثر من خمسة أمثال الطبقة العليا (٦٢ مليوناً مقابل ٨ ملايين)؛ ولكن نصيبها من الدخل الكلي العربي هو ثلث ما تستحوذ عليه الطبقة العليا (١٧ بليوناً مقابل ٥٠ بليوناً).

إن هذا التفاوت في الدخل بين الأقطار العربية هو من اعنى عقبات التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي<sup>(١٠)</sup>، وأكثرها حساسية على الإطلاق. وهو يمثل أحد البنود السرية الأخرى التي لا يتم الافصاح عنها أو ادراجها صراحة في جداول أعمال المؤتمرات العربية الهادفة لتحقيق التكامل، ومع ذلك فهذا البند هو المقرر الحقيقي لجلسات هذه المؤتمرات. وهذا التقسيم الطبقي للوطن العربي، مثله مثل التقسيم الطبقي في أي مجتمع، يثير المخاوف والاحقاد. ومن طبيعة البشر، والعرب في ذلك مثل غيرهم من البشر، أن تثور المخاوف من جانب الاغنياء، والاحقاد من جانب الفقراء. فالأقطار العربية الغنية، وخاصة إذا كانت صغيرة، كما هو الحال بالفعل، تخاف الأقطار العربية الفقيرة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة كبيرة سكانياً، كما هو الحال أيضاً. فهناك في أذهان الغني والفقير، الصغير والكبير، اعتبارات المشاركة وإعادة توزيع الثروة بشكل أو بآخر. ولا تقتصر مخاوف الأقطار الغنية على أنظمتها الحاكمة بل ينطبق ذلك أيضاً بدرجة ما على أفراد هذه الأقطار. فالتكامل الاقتصادي (أو التوحيد السياسي) يبدو لهم وكأنه ينطوي على خسائر مادية، وعلى التضحية بمزايا مكتسبة، حتى وإن كان ذلك بسبب صدقة المولد في بقعة جغرافية من الوطن العربي وليس في بقعة أخرى. وقد ترجمت هذه المخاوف نفسها في شكل اجراءات وإطارات قانونية في الأقطار الغنية، خاصة بانتقال الأفراد، والهجرة والجنسية، وممارسة الأعمال والمهن الحرة، وحقوق الملكية والزواج والميراث وغير ذلك. وهي في مجملها تضع قيوداً عاتية على أبناء الأقطار العربية الفقيرة من ناحية، وتعظم بشكل مصطنع من مزايا وحقوق أبناء الأقطار الغنية من ناحية أخرى. وبتعبير آخر، تنطوي هذه الاجراءات والقوانين على ممارسات أشبه ما تكون بتلك التي تسمى بـ «التمييز العنصري». وهو الأمر الذي يشوه من تكافؤ الفرص، ويقيد المنافسة الحرة، ويمنع عملية الانصهار والانتخاب الطبيعي بين أبناء الأمة الواحدة بسبب انتماءاتهم القطرية. هذا التمييز «القطري» أو «العنصري» هو سبب ونتيجة لعدم تكامل الوطن العربي اقتصادياً. وله آثار أخرى نفسية واجتماعية لا تقل أهمية عن اثاره الاقتصادية، وسنتحدث عنها بعد قليل.

الآثار الاقتصادية للتفاوت الشاسع في ثروات ومتوسطات الدخل بين الأقطار العربية هي آثار مركبة وشديدة التعقيد من حيث المزايا والمقالب. لقد أدى هذا التفاوت، بين ما أدى اليه، إلى تزايد معدلات هجرة العمالة الفنية والطاقة البشرية العليا ( high-level manpower ) من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية، حيث يشتد الطلب وترتفع الاجور في هذه الأخيرة. والمزايا الاقتصادية لكل من الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة من جراء هذه الهجرة لا يمكن التقليل من شأنها<sup>(١١)</sup>. فبالنسبة للأقطار الغنية، وخاصة ما يتصف منها بتخلخل



سكاني ، تساعد هذه الهجرة على إنجاز أعمال التشييد والبناء وإدارة مؤسسات الانتاج والخدمات . ورغم ان هذه العمالة العربية المهاجرة لا تحصل على نفس معدلات الأجور أو الامتيازات التي يحصل عليها أبناء الأقطار الغنية المضيفة ، إلا أنها تظل أعلى بكثير مما كانت تحصل عليه في أقطارها الأصلية (ربما بنسبة ٥ الى ١ في المتوسط) . وقد وصلت نسبة العمالة العربية الوافدة في بعض الأقطار الغنية إلى أكثر من ٧٠٪ من قوة العمل (كما هو الحال في منطقة الخليج)<sup>(٢٢)</sup> . وبالنسبة للأقطار الفقيرة ، تمثل هذه الهجرة منها تخفيفاً لمشكلكتي الضغط السكاني عموماً والبطالة السافرة أو المقنعة خصوصاً . وأهم من ذلك تساعد هذه الهجرة على حصول الأقطار الفقيرة على تحويلات مالية بالعملات الصعبة ، تخفف من اختلال موازين مدفوعاتها ، أو تسهم في تمويل مشاريع انتاجية وخدمية مفيدة لاقتصادها .

ولكن مقابل هذه المزايا هناك مثالب اقتصادية وخاصة بالنسبة للأقطار المصدرة للعمالة الغنية . فهذه الأخيرة معظمها فقير (مثل مصر والسودان واليمن والصومال) . وفي السنوات الأخيرة ، خاصة بعد حرب ١٩٧٣ ، لا تحكم هذه الهجرة ضوابط داخلية في الأقطار الفقيرة بحيث لا تؤثر على جهودها التنموية الخاصة بها . والنتيجة هي فقدان هذه الدول - على فقرها - لأحسن ما لديها من خبرات . فالهجرة لا تتم بالضرورة من القطاعات التي يوجد فيها تكديس أو فائض بشري ، ولكن أيضاً من قطاعات تشكو نقصاً في نفس هذه الأقطار الفقيرة . وقد خلص الدكتور ابراهيم سعد الدين في دراسة له حول هذا الموضوع إلى أن العائد الصافي لهجرة العمالة من قطر كمصر إلى الأقطار النفطية هو عائد سلبي في الأمدين المتوسط والبعيد<sup>(٢٣)</sup> . فإذا صدق منطق التحليل والتجربي ، فإن نفس الشيء ينطبق بدرجة أو بأخرى على الأقطار الأخرى التي توفد عاملاتها مثل الاردن وسورية واليمن والسودان . ومعنى ذلك أنه في الأمد الطويل تنطوي هذه الهجرة على تكريس للفروق الدخلية بين أغنياء العرب وفقرائهم . ويقدر حجم العمالة المصرية المهاجرة إلى الأقطار النفطية (حسب التقديرات الرسمية) بحوالي مليونين . وهذا يمثل حوالي ١٧٪ من قوة العمل المصرية . وقد أدى ذلك ، في تقدير عادل حسين ، إلى خفض قوة العمل في المدن بأكثر من ٣٠٪ . ويخلص هذا الباحث الى أنه «يكفي أن نقول أن هذه النسبة - إلى جانب ضخامتها الموجهة - يتضاعف وزنها إذا تذكرنا أنها تتضمن أقدر وأندر الكفايات»<sup>(٢٤)</sup> .

أما الآثار الاجتماعية والنفسية لتضاعف معدلات هجرة العمالة بين الأقطار العربية فهي أيضاً آثار معقدة تختلط فيها المزايا بالمثالب . فمن مزاياها أنها تتيح لأعداد كبيرة من أبناء الأمة توسيع «اطاراتهم المرجعية» (Frames of Reference) عن الوطن العربي ، بامتداداته الشاسعة وبامكانياته الضخمة ؛ وتكسبهم خبرات حضارية ثقافية جديدة ؛ وتنمي مهاراتهم في التكيف والتأقلم على ظروف قطرية متنوعة . أي أن مفهوم «الوطن العربي» الذي ظل بالنسبة لقطاعات كبيرة من العمال والفلاحين وأبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة مفهوماً مجرداً ،

يكتسب من خلال الهجرة تجسيدا واقعياً محسوساً. كما أن الهجرة من المفروض أن تساعد، على الأقل نظرياً، في تكثيف التفاعل والانصهار بين أبناء الأمة العربية من مختلف الأقطار. ثم هي، ثالثاً، تعتبر إحدى قنوات الحراك الاجتماعي في الأقطار الفقيرة. فالمهاجرون يعودون إلى أقطارهم بعد عدة سنوات وقد كونوا مدخرات لا بأس بها تساعد على تحسين أوضاعهم الطبقية، ومعالجة مشكلاتهم الشخصية، مثل الزواج والاسكان وتوفير فرص تعليمية وحياتية أفضل لأبنائهم وذويهم.

في مقابل هذه الآثار الاجتماعية الإيجابية، يوجد العديد من الآثار السلبية. أول هذه الآثار هو مفعولها المدمر لقيمة العمل كأحدى القيم الاجتماعية المحورية في حياة أي مجتمع<sup>(٢٥)</sup>. فالعمل الذي يقوم به المهاجر في قطر عربي شقيق - رغم أهميته النسبية لهذا القطر - لا يتناسب مع ضخامة الأجر الذي يتلقاه هناك بالمقارنة مع ضالة الأجر الذي كان يتلقاه عن نفس العمل في موطنه الأصلي. وقد خلق ذلك وضعاً سيكولوجياً شاذاً، جعل من الهجرة إلى البلاد النفطية هدفاً لكل مواطن في الأقطار الفقيرة من أجل تحقيق «ثراء» سريع. وحيث أن واحداً فقط من كل خمسة راغبين في الهجرة، تتحقق له رغبته، فإن الأربعة الباقين إما يصابون باحباط شديد أو ينتظرون على مضض إلى أن يصيبهم الدور (أو الحظ). وفي كلا الحالتين فإن معنويات العمل لديهم (وهم في حالة الاحباط أو الانتظار) تصاب بتدهور مستمر يؤثر سلباً على إنتاجيتهم<sup>(٢٦)</sup>.

الأثر السليبي الثاني هو تفشي أنماط استهلاكية ترفية لا تتناسب مع مرحلة النمو الاقتصادي الذي يمر به الوطن العربي ككل، أو مع المعدلات الانتاجية لهؤلاء المستهلكين الترفيين. وميكانيزم، أو آلية، هذا التفشي هو المحاكاة والتقليد<sup>(٢٧)</sup>. ففي البداية، انتشر هذا النمط السلوكي بين أبناء الأقطار النفطية التي أصابها الغنى المفاجئ. ومنهم انتقلت العدوى إلى أبناء الأقطار الفقيرة، أما من خلال تواجدهم كمهاجرين مؤقتين في هذه الأقطار النفطية، أو من خلال المشاهدة العينية لسلوك أبناء الأقطار النفطية عند قضاء عطلاتهم في مدن الأقطار الفقيرة. هذا التطلع الاستهلاكي البذخي يلغي أو يقلص من إحدى الإيجابيات الاقتصادية للهجرة بالنسبة للأقطار الفقيرة التي كانت تأمل في زيادة وتجميع مدخرات أبناء المهاجرين لأغراض الاستثمار الانتاجي<sup>(٢٨)</sup>.

أثر سليبي ثالث هو موجة التضخم (الغلاء) الفاحش الذي يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة سنوياً في الوقت الحاضر، في معظم الأقطار العربية والذي يقاسي أكثر من هذا التضخم هو الأقطار الفقيرة التي لا يزيد دخلها السنوي بنفس النسبة. وفي داخل هذه الأقطار، يقع العبء الأكبر للتضخم على كاهل محدودي الدخل من صغار الموظفين والطبقات الدنيا. ويساهم في دفع موجة التضخم كل من أبناء الأقطار الغنية الذين يقضون جزءاً من السنة في البلاد الفقيرة، وكذلك أبناء هذه الأخيرة العائدين من الأقطار النفطية. ويتجلى ذلك التضخم في قطاع الاسكان والمضاربات العقارية؛ وكذلك في سعر بعض الخدمات التي انخفضت العمالة فيها

نتيجة الهجرة. وحينما يستمر التضخم بهذا المعدل المرتفع لعدة سنوات في أي مجتمع ، فإنه يصيب النسيج الاجتماعي والأخلاقي بآفات اجتماعية ونفسية خطيرة (مثل الرشوة ، والاختلاس ، والسرقات ، والدعارة ... الخ). كما انه يوسع من الفوارق الطبقية ، ويخلق قلاقل اجتماعية واحقاد طبقية ، لا بين الفقراء والاعنياء من أبناء الأقطار الفقيرة فحسب ، ولكن أيضاً بين أبناء هذه الأقطار من ناحية وأبناء الأقطار الغنية ككل من ناحية أخرى .

ويرتبط بذلك أثر سلبي آخر ، أثناء تواجد العاملين من أبناء الدول الفقيرة في الأقطار النفطية . فرغم حصول هؤلاء العاملين على أجور عالية ، إلا أن هذه الاجور تظل أدنى بكثير مما يحصل عليه أبناء القطر المضيف عن نفس العمل . وفي البداية لا يؤثر ذلك كثيراً على الوافدين الى البلاد النفطية ، حيث يكون الخط المرجعي للمقارنة هو ما كانوا يحصلون عليه في أقطارهم الأصلية قبل هجرتهم مباشرة . ولكن بعد مرور فترة زمنية متوسطة يتغير هذا الخط المرجعي ، ويبدأون في المقارنة بين ما يحصلون عليه وما يحصل عليه أبناء القطر المضيف عن نفس العمل أو حتى عن عمل أقل أهمية . وهنا تتضح المعاملة التمييزية الصارخة في الأجور . فإذا أضفنا إلى ذلك التفرقة القانونية والاجتماعية في جوانب الحياة الأخرى ، فإن كمية النعمة والاحساس بالغبن تتزايد باطراد . ولأن العمالة الوافدة ليس لها حق التنظيم أو الاضراب أو المطالبة برفع هذا الغبن ، فإن الاحساس بالنعمة يتحول إلى عدوانية صامتة ، أو احباط داخلي ، يحمله معه المهاجر تجاه أبناء الأقطار الغنية أثناء وجوده فيها ثم بعد عودته إلى موطنه الأصلي . ويزيد الأمر تعقيداً ، ما ييدر في أحيان كثيرة من أبناء الأقطار الغنية (في العمل وفي الشارع وفي المؤسسات الحكومية) من سلوك إستعلائي يستند إلى قوة وضعهم الاجتماعي والقانوني في التعامل مع أبناء الأقطار الفقيرة ، وأحد مظاهر العدوانية الصامتة من جانب والسلوك الاستعلائي من جانب آخر هو انعدام التفاعل الاجتماعي المكثف بين الطرفين ، كما تعبر عنه مثلاً الصداقات والتزاور العائلي وما الى ذلك . وهذا ما أثبتته دراسة اجتماعية ميدانية في الكويت حديثاً عن الفلسطينيين المقيمين هناك<sup>(٢٩)</sup> .

خلاصة القول هي أن الفروق الدخلية الشاسعة بين الأقطار العربية قد أدت أيضاً الى زيادة الهجرة المؤقتة للعمالة بكل مستوياتها . ولهذا الهجرة بدورها آثار ايجابية وأخرى سلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية . وعلى ما يبدو إلى الآن فإن السلي يفوق الايجابي منها ، وهو الأمر الذي يضيف عقبات من نوع جديد (لم تعرفه المنطقة مثلاً منذ عشرين عاماً) أمام مسيرة التكامل الاقتصادي .

ولكن قبل أن نترك هذا النوع من المتناقضات ، لا بد من الإشارة إلى أنه ، مثل المتناقضات الأخرى التي عرضنا لها ، يمكن تقليصه ، إن لم يكن تصفيته تماماً . إن أماننا خبرات مشابهة لشعوب وأمم أخرى ، لم يمنعها تناقض مماثل من المضي في طريق التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي ، ويجدر أن نتعلم منها مع مراعاة

إختلافنا وخصوصيتنا التاريخية. في أمريكا، مثلاً، يصل متوسط الدخل الفردي في بعض الولايات ثلاثة أمثاله في ولايات أخرى (قارن ولاية كنيتيكت بولاية ميسيسيبي)؛ ومع ذلك لم يقف هذا التفاوت عقبة في الوصول إلى صيغ مناسبة للتعاون في وحدة فيدرالية<sup>(٣٠)</sup>. وكذلك الشأن بين دول السوق الأوروبية المشتركة، حيث يصل متوسط الدخل الفردي في بعضها، مثل ألمانيا والدول الاسكندنافية المنتسبة إلى السوق، ثلاثة أو أربعة أمثاله في إيطاليا أو غيرها من دول جنوب البحر المتوسط.

في العالم العربي يمكن تقليص التناقض الناشئ عن تفاوت الثروات القطرية والدخول الفردية. وأحد السبل لذلك تنمية وسائل الانتاج في الأقطار الأقل حظاً بواسطة الفوائض المالية عند الأقطار الأكثر حظاً والتي ليس لديها قدرات استيعابية كبيرة. كل هذا مع عدم الاخلال بالزايا الاقتصادية المكتسبة للفرد العادي في الأقطار الغنية ونصف الغنية؛ وإن كان لا بد من تقليل التفرقة والتمييز في التعامل تدريجياً، وبخاصة بين من يؤدون نفس العمل. وتنمية وسائل الانتاج في الأقطار الفقيرة يمكن أن تتم في إطار تكامل اقتصادي أكثر فعالية (كالسوق الأوروبية المشتركة) أر في إطار توحيد سياسي فيدرالي أو كونفدرالي. وتحقق التنمية في أي من الاطارين بتخصيص نسبة مئوية من دخول الأقطار الغنية (ربما لا تتجاوز ١٠٪) سنوياً لأجهزة التكامل المنوطة بالتنمية في الأقطار الفقيرة. بعد هذا ترك ثروات كل قطر للأجهزة المحلية وأفراد هذا القطر للتصرف فيها داخلياً بالطرق التي يرونها مناسبة لرفاهية هذا القطر.

وباختصار، إن تصفية التناقض في تفاوت الثروات، بكل ما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سلبية، لا يمكن تحقيقها إلا من خلال خطة شاملة عربية، وخطط قطرية خاصة في إطار الخطة الشاملة، لتنمية وسائل الانتاج في البلاد الأقل حظاً. وهنا لا ينبغي للتوحيد السياسي أن ينتظر هذه الخطة الشاملة أو روافدها القطرية. كما لا ينبغي لهذه الأخيرة أن تنتظر التوحيد السياسي. والأفضل أن يبدأ معاً. فإذا تعذر البدء بهما معاً، فلنبدأ بأيهما.

### الهوامش

- (١) من المؤلفات العديدة التي تناقش وجهة النظر هذه. انظر:
    - نديم البيطار: النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية. بيروت: معهد الانماء العربي. ١٩٧٨. ص ٣٠-٩.
    - سمير التنير: التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية. بيروت: معهد الانماء العربي. ١٩٧٨. ص ٢٢٨-٢٣١.
  - (٢) من الدراسات التي تنظر إلى التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية الشاملة. انظر:
    - الوطن العربي سنة ٢٠٠٠. مجاهد جماعي لنخبة من الباحثين العرب. بيروت: معهد المشاريع والانماء العربي. ١٩٧٥.
    - جلال أحمد أمين: «اشباع الحاجات الأساسية في تجارب التنمية العربية». مجلة المستقبل العربي. المجلد ١. العدد ٥. ١٩٧٩.
- ص ص ٤-١٥.

- (٣) سمير التنير: **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية**. مرجع مشار إليه سابقاً. ص ٢٢٩.
- (٤) انظر. على سبيل المثال. دراستين لهذا الكاتب:
- سعد الدين ابراهيم: «العرب والمسألة القومية». مجلة دراسات عربية. السنة السادسة. العدد ٩ (تموز - يولية. ١٩٧٠) ص ص ٣٠-٤١.
- سعد الدين ابراهيم: «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة». مجلة دراسات عربية. السنة الثانية. العدد ٨ (حزيران - يونيو. ١٩٧٢) ص ص ١٧-٣٨.
- (٥) اعتمدنا في هذه الفقرة على دراسة سابقة لنا. انظر:
- سعد الدين ابراهيم: «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الاقليات في العالم العربي». في مجلة قضايا عربية. السنة الثالثة. العدد ١-٦. (ابريل - سبتمبر. ١٩٧٦). ص ص ٥-٢٤.
- (٦) انظر أمثلة عديدة لهذه المقولة في «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة»، مرجع مشار إليه سابقاً، ص ص ٣٢-٣٥.
- (٧) لمزيد من المناقشة والتفصيل عن هذه المراحل. انظر مجموعة الدراسات التي قام بها عدد من علماء الاجتماع والسياسة على مدى خمسة عشر عاماً تحت إشراف أرنست هاس (Ernest HASS). ولخصت في عدد خاص من مجلة التنظيم الدولي ١٩٥٠
- International Organisation, Fall Issue, 1970**
- (٨) عبد الهادي بموت: **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية**. بيروت: معهد الانماء العربي. ١٩٧٦. ص ص ١١٢-١١٤.
- (٩) نفس المرجع. ص ص ١٥٥-١٥٦. ومن أمثلة التحفظات. تحفظات الاردن على خمس مواد من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت. وتحفظ السعودية على تسع مواد من نفس الاتفاقية.
- (١٠) نفس المرجع. ص ص ٢٠١-٢١٥.
- (١١) انظر في هذا الصدد دراسة عن «انتقال العالة الفنية بين الدول العربية» في مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الرابعة، العدد التاسع (يناير - كانون الثاني. ١٩٧٨) ص ص ١٠٣-٢٠٨.
- (١٢) Youssef Ibrahim, "Arab Money in the West" in **The Link Newsletter**, Fall Issue, 1978.
- (١٣) من أجل تفصيل هذه المقولة انظر:
- Saad Eddin Ibrahim and N. Hopkins (editors), **Arab Society in Transition** Cairo: American University in Cairo Press, 1978. pp. 409 - 418.
- (١٤) حول التطور الديموجرافي والحضري المشوه للأقطار العربية. انظر:
- Saad Eddin Ibrahim, "Over - urbanization and Under - urbanism: The Case of the Arab World" in **International Journal of Middle East Studies**, Vol. V, No. 1 (January), 1975
- (١٥) سعد الدين ابراهيم: «العرب والمسألة القومية». مرجع مشار اليه سابقاً. ص ٣٤.
- (١٦) Saad Eddin Ibrahim, "Arab Development", a discussion - paper delivered at **The African Political Science Association Meeting**, Cairo, May 1978.
- (١٧) سعد الدين ابراهيم: «العرب والمسألة القومية». مرجع مشار إليه سابقاً. ص ٣٥.
- (١٨) انظر على سبيل المثال الندوة التي نشرتها مجلة العلوم الاجتماعية الكويتية حول هذا الموضوع: اسكندر النجار (منظم الندوة): «التعاون الاقتصادي الخليجي». في مجلة العلوم الاجتماعية. العدد الرابع. السنة السادسة (كانون الثاني - يناير) ١٩٧٩. ص ص ١٠٣-١١٧ (اشترك في الندوة حازم الببلاوي. محمد هشام خواجكية. فهد الراشد. محمود عبد الفضيل. حسن بلخي. فؤاد السالم).
- (١٩) انظر مناقشة حول توزيع الدخول بين الأقطار العربية في:
- ابراهيم سعد الدين: «الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على الأقطار الأقل دخلاً». ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين المصريين. القاهرة ٢٤ ٢٦ مارس - آذار. ١٩٧٧.
- اسماعيل صبري عبد الله: «نحو جماعة اقتصادية عربية»، ورقة مقدمة إلى الاسبوع الثقافي الذي نظمتها جامعة الدول العربية. القاهرة. يوليو - تموز. ١٩٧٧.

- جورج قرقم : الاقتصاد العربي أمام التحدي . دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا . بيروت : دار الطليعة . ١٩٧٧ .
- (٢٠) حول الثراء النفطي كعقبة في طريق التوحيد السياسي أو التكامل الاقتصادي . انظر :
- عادل حسين : « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل » . في مجلة المستقبل العربي . العدد الخامس . السنة الأولى (يناير - كانون الثاني) ١٩٧٩ . ص ١٦ - ٣١ .
- (٢١) ابراهيم سعد الدين : « الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية ... » . مرجع مشار إليه سابقاً .
- (٢٢) انظر جدول رقم (٣) .
- (٢٣) ابراهيم سعد الدين : « الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية » . مرجع مشار إليه سابقاً .
- (٢٤) عادل حسين : « المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل » . مرجع مشار إليه سابقاً . ص ٢٨ .
- (٢٥) نفس المرجع المذكور أعلاه . ص ٢٨ .
- (٢٦) نفس المرجع المذكور أعلاه . ص ٢٨ - ٢٩ .
- (٢٧) ابراهيم سعد الدين : « الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية ... » . مرجع مشار إليه سابقاً .
- (٢٨) كمثال لتدهور معدلات الادخار في مصر رغم تزايد أعداد العاملين المصريين في الأقطار النفطية . انظر :
- صقر أحمد صقر : « الادخار واستراتيجية التنمية في مصر » . مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الرابع . السنة الخامسة (كانون الثاني - يناير) ١٩٧٨ . ص ٧٢ - ١٠٤ .
- (٢٩) انظر رسالة الماجستير المقدمة من :
- وجيه ياسين محمد : التكيف الاجتماعي للأسرة الفلسطينية المهاجرة الى الكويت . رسالة ماجستير غير منشورة . قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية . كلية الآداب والتربية . جامعة الكويت . ١٩٧٩ .
- (٣٠) سعد الدين ابراهيم : « العرب والمسألة القومية » . دراسات عربية . مرجع مشار إليه سابقاً . ص ٣٦ .